هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة مؤسسات التعليم العالي

الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا –
جامعة البحرين الطبية – مملكة البَحرين

تاريخ المراجعة: 3–6 مايو 2009

قائمة المحتويات

1. عملية مراجعة الجودة المؤسسية..... 1

2. نظرة عامة حول الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا–جامعة البحرين الطبية 1

3. الرسالة والتخطيط والحوكمة..... 2

4. المعايير الأكاديمية 11

5. ضمان الجودة وتعزيزها 19

6. جودة التعليم والتعلُّم..... 22

7. مساندة الطلبة..... 29

8. الموارد البشرية 33

9. البُنية التحتية: المكتبة وتقنية المعلومات و الاتصالات و المصادر المادية..... 35

10. البحث العِلمي..... 38

11. مشاركة المجتمع 41

12. الاستنتاجات..... 44

© جميع حقوق الطبع و النشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم و التدريب- البحرين 2010

1. عملية مراجعة الجودة المؤسسية

تمَّ القيام بمراجعة الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا–جامعة البحرين الطبية (والتي سيُشار إليها هنا فيما بعد بـــ"جامعة البحرين الطبية" أو "الجامعة") من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بموجب التفويض الممنوح لها "لمراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب وفقا للمؤشرات الإرشادية التي أعدتها الهيئة" (المرسوم الملكي رقم 32 في مايو 2008؛ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم 6 لعام 2009).

ويقدِّم هذا التقرير عرضاً ملخصا لعملية المراجعة المؤسسية التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة خبراء المراجعة استنادا إلى تقرير التقييم الذاتي الذي أعدته جامعة البحرين الطبية وملحقاته والمواد المساندة الأخرى التي قدمتها جامعة البحرين الطبية، والوثائق اللاحقة التي طُلبت من الجامعة، والمقابلات الشخصية التي أجرتها لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها للجامعة من 3 إلى 6 مايو 2009 .

2. نظرة عامة حول الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا–جامعة البحرين الطبية

تأسست جامعة البحرين الطبية بموجب الترخيص الممنوح من حكومة مملكة البحرين وتم افتتاحها رسمياً في شهر أكتوبر من عام 2004. وهي مُسجَّلة كشركة ذات مِلكية فردية مملوكة كُلياً للكلية الملكية للجراحين في ايرلندا العاملة في دبلن والتي سيشار إليها في هذا التقرير بـــ (الكلية الملكية للجراحين–دبلن) أو (الجامعة الأم).

بدأت جامعة البحرين الطبية نشاطاتها الأكاديمية بتأسيس كلية للطب، وتم قبول طلبة من تسعة بلدان في السنة التمهيدية وذلك في عام 2004. كما تم تأسيس كلية التمريض والقُبالة بعد ذلك حيث تم قبول أول دفعة من الطلبة في هذه الكلية في شهر سبتمبر من عام 2006. كما وتطرح جامعة البحرين الطبية برنامج الماجستير في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية، ومن المتوقع تخرُّج الدفعة الأولى من الطلبة في جميع هذه البرامج في عام 2010.

يقع الحرم الجامعي الرئيس لجامعة البحرين الطبية بجوار مستشفى الملك حمَد العام والذي لا يزال قيد الإنشاء. لذا فالجامعة، في الوقت الحاضر، لديها بعض العيادات التعليمية في مراكز الرعاية الصحية الأولية في البحرين وفي مستشفى قوة دفاع البحرين وفي مجمع السلمانية الطبي التابع لوزارة الصحة. وتأمل جامعة البحرين الطبية أن تُسنَدْ إدارة مستشفى الملك حمد العام إلى الكلية الملكية للجراحين– دبلن حال حصولها على التفويض والموافقات اللازمة لذلك وأن تقوم بالاستفادة من المستشفى في التدريب الفني لطلبتها.

يبلغ عدد الموظفين المتفرغين كليا للعمل في جامعة البحرين الطبية 27 موظفاً، وهناك 56 موظفاً يعملون بنظام التفرغ الجزئي. وقد أنفقت جامعة البحرين الطبية مبالغ لا بأس بها لإنشاء مبانٍ جديدة بما في ذلك مركز للأنشطة الرياضية في الحرم الجامعي. ولم تكن جامعة البحرين الطبية توفر خدمة الإسكان الطلابي لطلبتها في وقت الزيارة الميدانية للجنة المراجعة وكانت تعكف على دراسة إمكانية البحث عن مصادر خارجية لتقديم خدمة السكن الطلابي ضمن نطاق الحرم الجامعي.

3. الرسالة والتخطيط والحوكمة

تم إعداد نص رسالة الجامعة للمرة الأولى في عام 2005 وأُعيد النظر فيه في شهر أكتوبر من عام 2005 من خلال استبيانٍ خاص بالموظفين اضطلعت بتصميمه وتنفيذه مجموعة ضمان وتحسين الجودة في جامعة البحرين الطبية. والجامعة ليست لديها سياسة أو عملية محددة لمراجعة وتحسين النص المُعبِّر عن رسالتها كما وليس هناك من مقترح بخصوص الوقت الذي ستتم فيه المراجعة التالية لهذا النص. أضف إلى ذلك، لم يكن هناك تشاور مع الجهات الخارجية ذات العلاقة بالجامعة ولا مع طلبة جامعة البحرين الطبية ولا مع الجامعة الأم قبل الإعداد النهائي لرسالة جامعة البحرين الطبية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن جامعة البحرين الطبية قد شخَّصت هذا النقص، لذا فاللجنة تنصح الجامعة بأن تضع المراجعات المستقبلية لرسالتها ضمن خططها وأن تأخذ بنظر الاعتبار آراء وملاحظات الجهات الخارجية والداخلية ذات العلاقة إلى جانب تلك الجهات التي لها دور في جامعة البحرين الطبية.

توصية رقم (1)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية بإعداد وتنفيذ عملية محددة تتضمن الأخذ بآراء وملاحظات الجهات الخارجية والداخلية ذات العلاقة عند قيامها بالمراجعات الدورية للنصوص الخاصة برسالتها ورؤيتها.

وفي الوقت الذي تغطي فيه رسالة الجامعة أنشطة التعليم والتعلّم والبحث العلمي الخاصة بجامعة البحرين الطبية، ترى لجنة المراجعة أن الجامعة عليها أن تُبين في رسالتها التزامها نحو مسألة تحسين الخدمات الصحيّة في البحرين، على اعتبار أن هذا ينبع من الهدف النبيل للجامعة والمتمثل في "... تعزيز الصّحة في قطاع التعليم في البحرين ... وتعزيز البحث العلمي والخدمات". كما لم تُقدِّم الجامعة إلى لجنة المراجعة دليلاً تبين فيه أنها تقوم بمقايسة ومعايرة أنشطتها التعليمية والبحثية، ولا عن الفائدة التي تشكِّلها هذه الأنشطة على صحة الشعوب. والأهم من ذلك، هو أن جامعة البحرين الطبية لم تعرَّف لحد الآن تلك 'الشعوب' التي ستستفيد من فعاليات وأنشطة الجامعة.

لم تقُم جامعة البحرين الطبية بعدُ بإعداد خطة استراتيجية، وتذكر في تقرير التقييم الذاتي أنها تعتمد على الخطة الاستراتيجية الخاصة بالكلية الملكية للجراحين–دبلن والتي يعود تاريخها للعام 2003، والتي اعتبرتها جامعة البحرين الطبية نفسها أنها خطة قديمة ولا تواكب الوضع الراهن. كما قد تكون هناك أجزاءاً من هذه الخطة الإستراتيجية لا تنطبق على واقع الحال في البحرين والمنطقة. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الجامعة بأن تقوم بوضع وتنفيذ خطة استراتيجية خاصة بها تنطلق من رسالة الجامعة ورؤيتها الخاصة.

وبغضِّ النظر عن غياب الخطة الإستراتيجية الخاصة بجامعة البحرين الطبية، قامت الجامعة بإعداد بعض الخطط الإجرائية التي تغطي الجوانب الأكاديمية وجوانب الخدمات (كالخطة التسويقية مثلا). وقد لاحظت اللجنة أن بعض هذه الخطط لا تزال بصيغة المسوَّدة ولم يجرِ نشرها إلا بين عددٍ محدودٍ من الجهات ذات العلاقة ومن المعنيين بتنفيذها. هذا وتقوم الجامعة ببعض أنشطة الرصد والمراقبة من خلال الاجتماعات الشهرية للجنة التنفيذية. ومع ذلك، فقد وجدت لجنة المراجعة أن عملية المراقبة نفسها وتقييم الخطط المختلفة للجامعة يتسمان بعدم الوضوح، حيث لم يتم، في كثير من الحالات، تحديد مؤشرات خط الشروع بالعمل والهدف المنشود من وراء ذلك العمل بالدرجة المطلوبة من

الوضوح. كما وأنه عند جمع البيانات الخاصة بعملية المراجعة، يتم ذلك على نحو ارتجالي ولا تقدِّم التقارير التي يجرِ إعدادها بهذا الخصوص معلومات دقيقة لغرض التشخيص الصحيح للحالة والقيام بالتدخل المناسب.

لقد أقرَّت جامعة البحرين الطبية بوجود الثغرات فيما يتعلق بخططها الاستراتيجية والإجرائية. ومن هنا، فلجنة المراجعة تشجِّع الجامعة على إعداد خطتها الاستراتيجية الخاصة بها بالإضافة إلى وضع وتطبيق خطط وعمليات للمراقبة والتقييم. كما ويجب إسناد هذه الخطط وتعضيدها بالمؤشرات الأساسية للأداء وتحديد الأُطُر الزمنية المناسبة لكلٍ منها.

توصية رقم (2)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية بأن بوضع وتنفيذ خطة استراتيجية تحدد اتجاه الجامعة نحو تحقيق رسالتها ورؤيتها، على أن تكون هذه الخطة مدعومة بخطط إجرائية في مختلف مجالات الأداء المؤسسي، وان تضمن الجامعة دعم هذه الخطط بالمؤشرات الأساسية للأداء وبسياسة موسَّعة لتحديد الموارد والتي من شأنها أن تضمن للجامعة تحقيق أهدافها الاستراتيجية المنصوص عليها.

تستخدم جامعة البحرين الطبية مخرجات الطب الخاصة بالكلية الملكية للجراحين–دبلن ومخرجات التمريض الخاصة بجامعة البحرين الطبية كمُخرجات تخرّج خاصة بطلباتها. ولا تزال كِلتا المجموعتين من المُخرجات بصيغة المسودة وبحاجة للاعتماد الرسمي، ربما بعد خضوعها للمزيد من الضبط والتدقيق من الجهات الخارجية ذات العلاقة. وحيث أن كِلتا الكُليّتين ستقومان بتخريج الدفعة الأولى من الطلبة في عام 2010، فليس بالإمكان تقييم هؤلاء الخريجين أنفسهم. ومع ذلك، فقد لاحظت اللجنة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة أن كُلاً من أعضاء الهيئة الأكاديميين الدائمين (ذوي التفرغ الكلي) والمؤقتين (ذوي التفرغ الجزئي) يشددون على أن طلبة جامعة البحرين الطبية لديهم المعارف المطلوبة وأنهم قد اظهروا مهارات واتجاهات ممتازة خلال الممارسات السريرية. كما وأن وزارة الصحة في مملكة البحرين تطلب من جميع أولئك الذين ينخرطون في مهنة الطب في البحرين أن يجتازوا امتحان القبول المعد من قبلها. وعليه فيمكن استخدام هذا الامتحان كأداة للمقايسة والمعايرة

الخارجية. وليس هناك امتحان مماثل بالنسبة للممرضين. ومن هنا فإن لجنة المراجعة تنصح الجامعة بإيجاد آلية لمقايسة مخرجات خريجي كلية التمريض على المستويين الوطني والعالمي.

أنفقت جامعة البحرين الطبية مبالغَ كبيرة على إنشاء مراكز مصادر تعلم في كلٍ من الحرم الجامعي الخاص بالجامعة وفي مستشفى قوة دفاع البحرين، كما وأنشأت خدمة بيئة التعلّم الافتراضية للطلبة. ومع ذلك يبدو المكان المخصص لمركز مصادر التعلّم في الحرم الجامعي أحد القضايا المثيرة للاهتمام. أضف إلى ذلك، وبرغم الإنفاق الكبير الذي قامت به جامعة البحرين الطبية بخصوص إنشاء بيئة التعلّم الافتراضية، لا تزال هذه الخدمة غير مُستغلة بالقدْر الكافي. كما وإن لجنة المراجعة لديها تخوّف من أن البُنى الأكاديمية والإدارية، سواء المادية أو البشرية منها، لا تبدو مواكبة للنمو الحاصل في أعداد الطلبة.

تُقدم الكلية الملكية للجراحين–دبلن إسناداً ودعماً كبيراً لجامعة البحرين الطبية ولكن إمكانية الإستمرار على هذا النحو قد لا تكون ممكنة في الأمد المتوسط والبعيد، لا سيّما في ظل تزايد أعداد طلبة حلقة البرنامج التأسيسي والطلبة المبتدأين في برنامج بكالوريوس الطب، والتوسع الحاصل في برنامج التمريض. كما وأُحيطت اللجنة عِلماً بالحاجة إلى قيادة أكاديمية للحلقات المتقدمة إلى جانب الحاجة للتسهيلات والخدمات السريرية. ومن هنا ترى لجنة المراجعة أن جامعة البحرين الطبية بحاجة لأن تبني الإمكانات الخاصة بها لكي تقلل من اعتمادها على الكلية الملكية للجراحين–دبلن ولكي تكون قادرة على الاستمرار في المستقبل.

لاحظتْ اللجنة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة أنه في الوقت الذي توجد فيه سياسات خاصة بالكشف عن حالات سوء السلوك الأكاديمي والانتحال (أي السرقة الأدبية) سواء من قبل الطلبة أم من الموظفين، لا توجد هناك عمليات محددة لتنفيذ مثل هذه السياسات. كما وقد لاحظت اللجنة أيضاً من خلال المقابلات التي أجرتْها أن الفهم المشترك لمعنى سوء السلوك الأكاديمي لم يكن بذلك الوضوح لدى الجميع وفي جميع الأحوال. فليس هناك اتفاق، على سبيل المثال، بين أعضاء الهيئة الأكاديمية حول ما يمكن أن يشكّل 'انتحالاً'. وحتى في حالات الكشف عن سوء السلوك الأكاديمي، بما فيها الغش والانتحال، فإن الإجراءات والترتيبات المتخذة بخصوص التحقيق في مثل هذه الحالات والتعامل مع هذه التجاوزات تبدو إجراءات آنية وليدة اللحظة. أضف إلى ذلك عدم وجود الأدلة على أن هذه الوقائع والإجراءات تخضع للتسجيل والتوثيق وأن تنفيذ هذه السياسات يخضع للمراقبة.

وعليه، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على إعداد وتنفيذ إجراءات واضحة بخصوص حالات سوء السلوك الأكاديمي والانتحال، وأن تقوم بتسجيل وتوثيق كافة التفاصيل المتعلقة بهذه الحالات.

توصية رقم (3)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية بوضع وتنفيذ عملية خاصة بتفعيل سياستها فيما يتعلق بسوء السلوك الأكاديمي والانتحال، وأن تقوم بمراقبة منتظمة لتنفيذ هذه السياسة ورصد فاعليتها، وأن تحتفظ بسجلات تفصيلية بخصوص هذا التنفيذ.

لدى الجامعة مجموعة من السياسات، والتي لا يزال العديد منها بصيغة المسودة وليست معروفة لدى جميع الطلبة والموظفين. إضافة لذلك، ليس هناك إجراءٌ أو إطارٌ واضح لدى الجامعة لمراجعة هذه السياسات في عموم جامعة البحرين الطبية. لذا فإن لجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على إعداد إطار لمراجعة كافة السياسات، بما في ذلك السياسات التي تعدها هي أو تلك المقتبسة من الكلية الملكية للجراحين– دبلن. ولابد لمثل هذا الإطار أن يركز على الحاجة إلى سياسات تأخذ الظروف المحلية بنظر الاعتبار. كما وهناك حاجة للتبنّي الرسمي للسياسات التي لا تزال في صيغة المسودة وأن يتضمن هذا الإطار وضع توقيتات محددة للإجراءات المتخذة من أجل مراجعة وإعداد كل سياسة بصيغتها النهائية.

توصية رقم (4)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية بوضع سياساتها التي لا تزال على هيئة مسودات بصيغها النهائية والمصادقة الرسمية على تلك السياسات وتنفيذها.

لاحظتْ اللجنة أن السياسات والخطط والتشكيلات الخاصة بضمان الصحة والسلامة لا تزال قيد الإعداد، على الرغم من أن رئيس جامعة البحرين الطبية يتحمل المسؤولية المُطلقة 'عن كل شيء'.

وبرغم أن الجامعة قد أنجزت مسودات السياسات الخاصة بالصحة والسلامة، والتي أقرتها اللجنة الإدارية، فلا تزال هناك العديد من القضايا بحاجة للاهتمام في هذا الجانب، لا سيما في جامعة تدرِّس العلوم الطبية. وهذه القضايا تتعدى تلك القضايا التقليدية المتمثلة بالمخاطر الطبيعية أو الميكانيكية المتعارف عليها. فهي تشمل المخاطر الأحيائية (البيولوجية) والكيميائية والنفسية والسريرية لكل من الموظفين والطلبة. كما وأن بعض السياسات بحاجة لأن تأخذ بنظر الاعتبار الإجراءات والترتيبات الإدارية الخاصة بأماكن التدريب في العيادات الطبية حيث يقضي الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية من مدرسي المقررات العلمية جُلَّ وقتهم فيها. إن هذه السياسات يجب أن تشمل كذلك تلك الإجراءات المتبعة في أماكن التدريب في مؤسسات وزارة الصحة وقوة دفاع البحرين إلى جانب اتفاقيات التدريب مع مُزودي الخدمات الصحية الأولية.

توصية رقم (5)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية وبشكل عاجل بإعداد وتنفيذ سياسة تفصيلية متكاملة خاصة بالصحة والسلامة وخطة وإجراءات متزامنة مع هذه السياسة.

لقد أعدَّت الجامعة مخططات تنظيمية وإدارية كانت متاحة لاطلاع لجنة المراجعة. وكشفت القراءة الدقيقة لهذه المخططات والمكونات عدداً من المشكلات المرتبطة بها. ففي بعض الحالات مثلاً لم يكن من الواضح مَنْ هي تلك اللجان الخاصة بجامعة البحرين الطبية ومَنْ هي اللجان الخاصة بالكلية الملكية للجراحين-دبلن وما هي اللجان المشتركة بينهما. وفي حالات أخرى، بدا أن بعض اللجان أو الوظائف قد تم حذفها من المخططات التنظيمية والإدارية. وقد بدا واضحاً أثناء المقابلات التي أجرتْها لجنة المراجعة أن ليس جميع الموظفين على عِلم بموقع الوظائف التي يشغلونها في المخططات التنظيمية والإدارية. وبعبارة أدق، لم يكن أولئك الموظفين على عِلم لأي جهة تكون تبعيتهم.

هذا، ولم تستطع اللجنة الحصول على إيضاح كافٍ سواء عن طريق تقرير التقييم الذاتي أو عن طريق المقابلات التي قامت بها عن ماهية الدوْر المُرتقب والوظيفة التي سيقوم بها المجلس الأكاديمي المزمع تشكيله، من حيث علاقته بالهيئة الأكاديمية . وإلى جانب ذلك، لا تبدو العلاقات الهيكلية والوظيفية،

سواء بين اللجان المختلفة أو الأفراد في داخل جامعة البحرين الطبية أو مع شركائها الآخرين مثل الكلية الملكية للجراحين-دبلن أو وزارة الصحة أو قوة دفاع البحرين، لا تبدو أنها معرّفة ومحددة بشكلٍ كامل. وقد شعرت اللجنة ببعض التخوف من أن بعض التشكيلات والعلاقات الإدارية يمكن أن تُكرِّر بعضها البعض أو يشوب بعضها تعارضاً في المصالح مع البعض الآخر. ومن هنا، فاللجنة تشجِّع المؤسسة على أن تضمن التعريف الواضح لهذه العلاقات ومأسستها بشكل كامل.

توصية رقم (6)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية بتعريف وتحديد علاقاتها الإدارية والتنظيمية الرئيسية بطريقة بُنيوية وتفصيلية مع إيضاح صلاحيات كافة اللجان وعضويتها وخطوط الارتباط الإداري المباشر لكل منها.

لقد كان هناك تركيزاً واضحاً خلال المقابلات التي أجرتْها لجنة المراجعة مع الجهات الخارجية ذات العلاقة بالمؤسسة ومع الموظفين والطلبة على مسألة غياب استراتيجية تواصل داخل جامعة البحرين الطبية مع عدم وجود خطة وعملية محددة بهذا الخصوص. وقد اتضح للّجنة أن الاتصال الألكتروني المرتكز على البريد الألكتروني وبيئة التعلّم الافتراضية هما حجر الزاوية في منظومة الاتصال في الجامعة. ولكن في حال مؤسسة واسعة ومتعددة الأوجه والأنشطة مثل جامعة البحرين الطبية والتي تعمل من خلال مواقع متعددة (كحرم الجامعة الرئيسي، ومستشفى قوة دفاع البحرين، ومُجمَّع السلمانية الطبي، إلى جانب مراكز الرعاية الصحية الأولية) كما ولها ارتباطات متعددة مع منظمات ومؤسسات أخرى (مثل الكلية الملكية للجراحين-دبلن، وقوة دفاع البحرين، ووزارة الصحة)، لا بد من إعطاء الاهتمام الكافي لقضية التواصل والاتصال. وقد علِمتْ لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي قامت بها عن وجود مشاكل اتصال فيما يتعلق بالوحدات الدراسية ومواضيع المحاضرات لدى كلٍ من أعضاء الهيئة الأكاديمية ذوي التفرغ الجزئي والطلبة. كما وسمِعتْ اللجنة عن مشاكل مماثلة لدى إدارة الجامعة، على الرغم من إمكانية تعليل هذه المشكلات الإدارية بالنقص الموجود في عدد الموظفين الإداريين. وبناءً على ذلك، تَشجِّع لجنة المراجعة الجامعة على تطوير استراتيجية فعّالة للاتصالات مدعومة بالبُنى والموارد اللازمة لتنفيذها وتحديد موظفين متفرغين لدعم هذه المَهمة.

توصية رقم (7)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية بوضع وتنفيذ استراتيجية وخطة وبُنية فعّالة للاتصال الداخلي والخارجي.

هذا وقد شعرت اللجنة بالارتياح وهي تلاحظ أن العديد من أعضاء الهيئة الأكاديمية ذوي التفرغ الجزئي هم أعضاءً نشِطين في اللجان المؤسسية. كما وقد لاحظت اللجنة بارتياح التجانس الموجود في هذه اللجان في كلية التمريض والقُبالة.

تزكية رقم (1)

تُزكي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمشاركة أعضاء الهيئة الأكاديمية ذوي التفرغ الجزئي في الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا–جامعة البحرين الطبية في اللجان الأكاديمية في هذه المؤسسة.

لقد لاحظت اللجنة التزام الكلية الملكية للجراحين-دبلن نحو تطوير جامعة البحرين الطبية وهي تُثمِّن هذا الالتزام، إلى جانب العملية الاستشارية التي حصلت مع جهات معنية متعددة في مملكة البحرين كما الحال مع وزارات التربية والتعليم والصحة والدفاع بالإضافة إلى المستشفيات التعليمية. إن لجامعة البحرين الطبية تواصل وارتباط كامل مع الجامعة الأم والجهات الخارجية ذات العلاقة سواء من خلال حضورهم في مجلس الأمناء والطاقم الإداري أو من خلال المناقشات والحوارات الطارئة.

تزكية رقم (2)

تُزكي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا–جامعة البحرين الطبية بالعمليات الاستشارية المتقدمة التي قامت بها مع الجامعة الأم (الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا–دبلن) والجهات المعنية المختلفة في مملكة البحرين.

كما وأخذت لجنة المراجعة بنظر الاعتبار أن جامعة البحرين الطبية هي جامعة ناشئة وفي طور النمو في مملكة البحرين. ومع ذلك فإن لدى اللجنة بعض التخوف بسبب أن العديد من هذه العلاقات تبدو أنها قائمة على أساس العلاقة الشخصية بين الأفراد وليست لها أُطراً مؤسسية كاملة. أما الوثيقة المؤسسية الرئيسية فتتمثل بالميثاق الخاص بجامعة البحرين الطبية والذي يتضمن تفاصيل مختلف البُنى والهياكل الحوْكمية والأكاديمية والإدارية للجامعة. وكما وردت الإشارة مسبقاً، فإن العلاقات البُنيوية بين التشكيلات الإدارية المتناظرة في الكلية الملكية للجراحين-دبلن وجامعة البحرين الطبية ليست موّضحة بالقدر الكافي، لا سيّما تلك العلاقة التنظيمية والرئيسية بين مجلس الأمناء في جامعة البحرين الطبية ومجلس الكلية الملكية للجراحين-دبلن والتي هي بحاجة للمزيد من الوضوح. كما وإن اللجنة لم تتمكن من تحديد العلاقة كونها لم يجرِ الحديث عنها في ميثاق الجامعة. أما علاقات الارتباط الإداري المباشر بين المراكز الإدارية العلُيا، كرئيس جامعة البحرين الطبية مثلا والعمداء، فهي الأخرى بحاجة إلى إيضاح في يتعلق بالأدوار المنوطة بالوظائف الأكاديمية والإدارية وباللجان المختلفة في الكلية الملكية للجراحين-دبلن. إن العلاقات يجب أن تكون ظاهرة للعيان أكثر من كونها مستترة مع وجود هذا القدر من الدعم والمساندة والتمويل الذي تقدمه الكلية الملكية للجراحين-دبلن إلى جامعة البحرين الطبية.

تشير محاضر اجتماعات مجلس الأمناء أن هذه الاجتماعات تركز بالدرجة الأساس على 'العمل' والجوانب المالية في جامعة البحرين الطبية. ومن الواضح أن هذا الأمر على قدْر عالٍ من الأهمية حيث أن الجدوى الاقتصادية هي مسألة هامة لضمان ديمومة المؤسسة. ومع ذلك فإن لجنة المراجعة تُشجِّع على توسيع اهتمام مجلس الأمناء ليشمل القضايا التي تؤثر على الجودة الأكاديمية (وهو العمل الأساس لجامعة البحرين الطبية) والمخاطر المحتملة وقضايا أخرى بنفس المستوى. إن هذا من شانه أن يتيح لمجلس الأمناء نظرة أوسع في إدارة المؤسسة. ولم تكن هناك خطة أو عملية لمراقبة لتقييم فاعلية أداء المجلس وأعضاءه غير تلك الخاصة بتدقيق حضور اجتماعات المجلس. وقد حددت الجامعة في تقرير التقييم الذاتي أن هذا الأمر بحاجة للتحسين.

تأكيد رقم (1)

تُؤكِّد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على قرار الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بإعداد وتنفيذ آلية لمراقبة وتقييم فاعلية مجلس أمنائها.

إن مجلس الأمناء الحالي هو المجلس التأسيسي، ولكونه كذلك فهو لم يشارك في أي برنامج تعريفي، كما ولا يوجد هناك حدٌ لعدد الدورات التي يمكن أن يعيّن بها عضو المجلس كما وليست هناك سياسات أو عمليات أو إجراءات محددة لتعيين أو استبعاد الأعضاء. ومن هنا، ترى لجنة المراجعة إمكانية الاستفادة من توسيع التمثيل في هذا المجلس ليشمل أعضاءً من المجتمع البحريني كذلك. ويمكن لمثل هذه المشاركة أن تتم بصيغة العضوية الكاملة أو كمجموعة من الأعضاء المشاركين بصفة استشارية.

4. المعايير الأكاديمية

في الوقت الذي حصلت فيه الزيارة الميدانية، كانت الجامعة قد قبِلت الطلبة في ثلاث برامج أكاديمية، وهي: بكالوريوس الطب والجراحة، بكالوريوس التمريض، وماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. وجميع هذه البرامج معلنة من قبل مجلس التعليم العالي.

أن برنامج بكالوريوس الطب قد جرى إعداده بالكامل من قِبل الكلية الملكية للجراحين-دبلن والدرجة العلمية الخاصة بهذا البرنامج تمنحها جامعة البحرين الطبية. إضافة لذلك، أُبلِغت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية أن مجلس أمناء الجامعة الوطنية في أيرلندا قد قرر التوسع في برنامجه لدرجة (MB BCh BAO) ليشمل خريجي جامعة البحرين الطبية. وهذا يعني أن خريجي جامعة البحرين الطبية سيحصلون درجتين علميتيْن واحدة من جامعة البحرين الطبية والأخرى من الجامعة الوطنية الأيرلندية. وقد خضع البرنامج المزدوج المطروح في الكلية الملكية للجراحين-دبلن لعمليتيْ تقييم طوعيتيْن مقابل معايير الاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME) وقد توصلت عملية التقييم الأولى إلى أن البرنامج يتوافق مع تلك المعايير في حين لم يتم نشر التقرير النهائي لعملية التقييم الثانية حتى وقت إجراء الزيارة الميدانية. كما وخضع البرنامج المطروح في جامعة البحرين الطبية لعملية تقييم مماثلة حيث تم اعتماده من قِبل لجنة العمداء التابعة لمجلس التعاون الخليجي في عام 2006.

تم إعداد المنهج الدراسي الخاص ببرنامج بكالوريوس علوم في التمريض في جامعة البحرين الطبية كنتيجة للتعاون بين الكلية الملكية للجراحين-دبلن والخبراء من مملكة البحرين ومن مجلس التعاون الخليجي. وقد تم إعداد هذا المنهج بصورة تواكب نموذج منهج البكالوريوس في التمريض الخاص

بمنظمة الصحة العالمية (WHO). أما الدرجة العلمية الخاصة بهذا البرنامج فتمنحها جامعة البحرين الطبية. وبالنسبة للمنهج الدراسي الخاص ببرنامج التمريض، فهو يستوفي معايير وزارة الصحة البحرينية وبلدان مجلس التعاون الخليجي. كما أن هذا المنهج يستوفي المتطلبات التي تنصُّ عليها توجيهات الاتحاد الأوربي ويمكّن الخريجين من التسجيل المهني في بلدان الاتحاد.

أما بالنسبة للمنهج الدراسي لبرنامج درجة ماجستير العلوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية فهو الآخر قد جرى إعداده في جامعة البحرين الطبية بالتعاون مع الكلية الملكية للجراحين-دبلن. أما الدرجة العلمية المرتبطة بهذا البرنامج فتمنحها جامعة البحرين الطبية. ولم يتم بعد توضيح كيفية اعتراف الجامعة الوطنية الأيرلندية بالدرجات العلمية المرتبطة ببرنامجيْ البكالوريوس في التمريض وماجستير العلوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. وعليه، فإن لجنة المراجعة تشجِّع الجامعة على توضيح هذه المسألة بأسرع ما يمكن وأن تنقل نتيجة هذا التحرّك إلى الطلبة.

هذا وقد قامت جامعة البحرين الطبية أيضاً بإعداد برامج التجسير والالتحاق ، حيث أن هناك برنامج للتجسير نحو برنامج بكالوريوس العلوم وبرنامج ماجستير العلوم في التمريض وتخطط الجامعة لإضافة هذه البرامج إلى برامجها المطروحة في القريب العاجل. أما لجنة المراجعة فترى ضرورة أن تقوم الجامعة أولاً بتخريج دفعتها الأولى من الطلبة وتقيّم مخرجات هؤلاء الخريجين قبل أن تحاول طرح برنامج دراسات علُيا في التمريض.

تمتلك الجامعة بُنى تفصيلية لكافة البرامج التي تطرحها إلى جانب معلومات تفصيلية عن هذه البرامج والمواضيع التي تتضمنها. وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة وفي دليل الطالب. كما أن جامعة البحرين الطبية لديها نظام واضح فيما يخص نقل وتحويل الساعات المعتمدة الخاصة بالمقررات الدراسية.

تذكر جامعة البحرين الطبية في تقرير التقييم الذاتي الخاص بها إلى أن البرامج الأكاديمية المطروحة في كُلٍ من الكلية الملكية للجراحين-دبلن وجامعة البحرين الطبية تخضع للمقايسة مع معايير الاتحاد الدولي للتعليم الطبي(WFME) وذلك باستخدام كلٍ من عمليات التقييم الداخلية والخارجية. وقد قامت لجنة العمداء التابعة لمجلس التعاون الخليجي بمراجعة كلية الطب بجامعة البحرين الطبية في عام 2005 على الرغم من أن المؤسسة كانت حينئذ لا تزال جديدة نسبياً وليس لديها طلبة في الحلقات

المتقدمة أو المتوسطة في برنامجها الأكاديمي. وقد لاحظت اللجنة رغبة جامعة البحرين الطبية في إجراء مراجعات خارجية لبرنامجها الطبي كذلك تشجِّع اللجنة الجامعة على البحث عن فرص مماثلة لضبط وإحكام برامجها في التمريض والدراسات العليا .

وكما هو متوقع من جامعة للعلوم الصحية، ترتبط عملية القبول في البرامج الأكاديمية في هذه الجامعة بشروط صارمة للقبول تتضمن درجات الإنجاز التي حققها المتقدمون في المستويات والمراحل الدراسية السابقة إضافة إلى مقابلة شخصية ترمي للتعرف على صلاحية هؤلاء المتقدمين لمزاولة المهن الصحية.

إنّ جامعة البحرين الطبية هي مؤسسة تستخدم اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعلم في منطقة تُستخدَم فيها هذه اللغة كلغة ثانية أكثر من كونها اللغة المحلية للبلد. ومن هنا، فقد عالجت الجامعة هذه المسألة من خلال وضع متطلبات خاصة بكفاءة اللغة الإنجليزية كجزء من متطلبات القبول، حيث تشترط الحصول على حد أدنى من الدرجات في اختبارات اللغة الإنجليزية مثل اختبار الكفاءة (IELTS) أو التوفل (TOEFL) إضافة إلى أنها تطلب من المتقدمين أداء اختبار القبول باللغة الانجليزية المعروف باختبار أكسفورد متزامناً مع مرحلة المقابلة التي تجري كأحد متطلبات القبول. بعدها يتم أخذ نتائج هذا الاختبار بنظر الاعتبار لغرض اتخاذ القرارات الخاصة بالتسجيل في المقررات الدراسية الإضافية للّغة الإنجليزية. إن عملية تقييم الكفاءة اللغوية في اللغة الأجنبية هي مسألة معقدة لاسيما في ظروف وحالات يكون فيها الاختلاف الثقافي والاجتماعي سائداً. لذا فإن تحديد مستويات الأداء في اختبارات متعددة يُصبح مسألة هامة لضمان قدرة الطلبة على مواكبة متطلبات المناهج الدراسية. ولا يمكن تحقيق مثل هذه الغاية إلا من خلال المراقبة الجيدة لأداء الطلبة ومن خلال مقارنة هذا الأداء مع مستوى الدرجات المطلوبة في عملية القبول.

إن جامعة البحرين الطبية هي مؤسسة حديثة العهد لم تتخرج الدُفعة الأولى من طلبتها بعد، وهي لم تبلُغ بعد كامل طاقتها الاستيعابية من الطلبة. ومع ذلك، فإن اللجنة تشجِّع جامعة البحرين الطبية على متابعة أداء طلبتها ومقارنته مع المستوى المطلوب من درجات الأداء عند القبول، لا سيما في جانب اللغة، وذلك بهدف تحديد مستويات الحد الأدنى الذي يمكن معه قبول الطلبة في الجامعة. وبما أن الجامعة تعكف الآن على إعداد المقررات اللغوية الجديدة، فإن لجنة المراجعة تشجِّع جامعة البحرين الطبية على أن تفكِّر في الكيفية التي يكون من خلالها مستوى المعرفة باللغة الأجنبية والمتطلبات

اللغوية للمناهج الدراسية هما اللذان يُحددان عملية تصميم مقررات هذه البرامج اللغوية بدلاً من التركيز على المعرفة العامة باللغة والممارسات اللغوية، وذلك لضمان عدم فرض وإقحام قِيم وتقاليد من ثقافة معينة على الطلبة قسراً.

توصية رقم (8)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلنـــدا- جامعة البحرين الطبية بمتابعة أداء طلبتها وفقاً للدرجات المطلوب للقبول وأن تتخذ من نتائج هــذه المتابعة مؤشراً لمراجعة سياستها فيما يتعلق بالقبول.

لقد تبنَّت الجامعة طريقةً في تصميم المناهج الدراسية وتدريسها يكون التركيــز فيهــا علــى تحقيــق مخرجات التعلّم المطلوبة. والمناهج الدراسية المَستنِدة إلى مخرجات التعلّم، تصف في هذه المخرجات ما يجب أن يتمكن الطالب من القيام به بعد انتهاء البرنامج (استناداً إلى المعرفة النظرية المَصــاحِبة) لكي يوصف هذا الطالب بأنه 'كفوء'. إن هذه التوصيفات لما يجب أن يكون لدى الطالب المَقدِرة للقيام به (إلى جانب المعارف النظرية التي تُؤطر هذه التوصيفات) يتم ضــبطها مــن خــلال المــراقبين الخارجيين للتأكد من ملائمتها وارتقائها للمستوى المطلوب للأداء. وبذلك تصبح مُخرجات التعلّم بمثابة المعايير التي تتم عملية التقييم بمقتضاها. ومن هنا فإن التحقق من أن الطالب (أو الطالبــة) يســتطيع فِعلاً القيام بما يجب عليه القيام به لكي يوصف بأنه 'كفوء' سيتيح الفرصة لضمان تحقــق المعــايير وديمومتها في جميع مستويات المنهج الدراسي وعلى نحو يتسم بالثقة والمصداقية.

لقد أعدَّت كلية التمريض والقُبالة مخرجات تعلّم لكافة برامجها الأكاديمية وقد شعرت اللجنة بالإرتياح لا سيّما لطريقة ربط مُخرجات التعلم المتصلة بالسلوك والتواصل بعملية التعليم في عمــوم المــنهج الدراسي الخاص بالتمريض، وبالطريقة التي تمت فيها ربط عملية إعداد هذه المخرجــات بالحاجــة لتطوير المهارات العامة ذات الصلة بحلّ المشكلات والتفكير الناقد والتوجيه الذاتي للتعلّم وتقدير العمل والسلوك الأخلاقي. وقد لاحظت اللجنة كذلك أن إعداد وحدات التطوير الشخصي والمهني المســتندة إلى مخرجات التعلّم هو ممارسة سائدة في عموم برنامج التمريض. إن هذا الاهتمام بالعمل لتحقيــق مخرجات التعلّم هو مسألة ظاهرة كذلك في عملية التقييم في كلية التمريض والقُبالة. وقد سمعت اللجنة

خلال المقابلات التي أجرتها مع أعضاء الهيئة الأكاديمية المعنيين ببرنامج التمريض وصفاً عن الكيفية التي تساعدهم مخرجات التعلّم هذه بتوجيه عملهم كمدرسين. إن لجنة المراجعة لديها القناعة بان لدى كلية التمريض والقُبالة القدرة على العمل بطريقة شمولية مستندة إلى مُخرجات التعلّم.

تزكية رقم (3)

تُزكي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بكلية التمريض والقُبالة في الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا–جامعة البحرين الطبية بالطريقة التي تعاطت بها، وعن دِراية، مع المبادئ المتعلقة بالمناهج الدراسية المستندة إلى مخرجات التعلّم ونجاحها في وضع هذه المبادئ موضع التطبيق في بناء وتقييم مناهجها الأكاديمية.

وعلى النقيض مما هو عليه الحال في كلية التمريض والقُبالة، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى الحاجة إلى الانتهاء من إعداد مخرجات التعلّم في البرنامج الأكاديمي لبكالوريوس الطب، إلى جانب الحاجة إلى إعداد مخرجات تعلّم خاصة بالمهارات العامة في نفس البرنامج كفرص ممكنة للتحسين. إن الحاجة للانتهاء من إعداد مخرجات التعلّم له مضامين وانعكاسات على العديد من المستويات في البرنامج بما فيها مسألة التقييم.

لقد أولَت الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا اهتماماً ملحوظاً لمسألة التقييم في السنوات الأخيرة. وقد اتضح هذا الاهتمام من خلال تشكيل فريق عمل التقييم في دبلن وإعداد استراتيجية مؤسسية للتقييم تعتزم تطبيقها في جامعة البحرين الطبية و الكلية الملكية للجراحين-دبلن على حدٍ سواء. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالتخوف من عدم وجود حضور لأعضاء هيئة التدريس من جامعة البحرين الطبية في فريق عمل التقييم وعدم وجود آلية رسمية عن الكيفية التي تقدِّم جامعة البحرين الطبية ما لديها من بيانات أو ملاحظات إلى هذا الفريق.

تُقدِّم استراتيجية التقييم التي أعدها فريق العمل الخاص بالتقييم في دبلن عرضاً عن الطريقة التي تم من خلالها الاستفادة من التوجّه السائد نحو التعلّم بأسلوب حل المشكلات والتعليم المستنِد إلى مخرجات التعلّم في الطب فيما يتعلق بعمليتيْ التعليم والتعلّم في الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا. وبحسب هذه

الاستراتيجية، تمخّض التركيز في البحث في استخدام التعلّم بطريقة حل المشكلات في العملية التعليمية في الطب عن اتخاذ قرار مفاده عدم استخدام هذه الطريقة جُملةً واحدة بل من خلال تبنيّ نموذج هجين يُعرف بإسم 'نموذج التعلّم بدراسة الحالة' أو 'التعلّم المُتمَحورِ حول المريض'. ومع ذلك فقد تم الإبقاء على استخدام الطريقة القائمة على المخرجات في التعليم. كما وتشير استراتيجية التقييم إلى أن هـدف التقييم هو ضمان تحقيق مُخرجات التعلّم الشامل للمقرر الدراسي برمّته (مثل سمات التخرج الخاصـة بالطب). وبهذه الطريقة، تؤكد استراتيجية التقييم على الحاجة لأن يكون التقييم مواكباً لمخرجات التعلّم في المنهج الدراسي القائم على مثل هذه المُخرجات.

ومع الأخذ بنظر الاعتبار عدم وجود مخرجات التعلّم على مستوى الوحدات الدراسية والمحاضرة في عموم برنامج بكالوريوس الطب إلى جانب وجود الحاجة لإعداد مُخرجـات مهاريـة عامـة لـنفس البرنامج، ترى اللجنة أن استخدام عملية تقييم قائمة على المُخرجات تبدو عمليةً إشكالية لهذا البرنامج. ولذلك، وبسبب غياب مخرجات تعلّم محددة بشكل واضح، لا تبدو هناك من طريقة تضمن أن عمليـة التقييم تقيِّم ما يجب تقييمه (أي أنها تتسم بالمصداقية) أو أنها تجري بطريقة متماثلة في عموم البرنامج (أي أنها تتسم بالثبات). ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على التفكير بالنتائج المترتبة على عدم تنفيذ التحسينات المطلوبة في ضوء حاجتها للقيام بعملية تقييم تتسم بالصدق والثبات، ولتتمكن من خلال ذلك من ضمان المعايير الأكاديمية.

تأكيد رقم (2)

تُؤكِّد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على تشخيص الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية لضرورة الانتهاء من وضع مُخرجات التعلّم لبرنامج البكالوريوس في الطب.

وكما وردت الإشارة من قبل، تُعَدُّ جامعة البحرين الطبية مؤسسة حديثة العهد نسبياً وستقوم بتخـريج الدفعة الأولى من طلبتها في تخصصات الطب والتمريض وقانون وأخلاقيات الرعاية الصحية في عام 2010. وهناك حاجة في مثل هذه الحالة للتفكير في استخدام البيانات الفردية والتجميعية لتحسين أداء الطلبة والمحافظة على المعايير الأكاديمية في جامعة البحرين الطبية. وقد أُبلِغت اللجنة أثناء المقابلات عن الطريقة التي يتم فيها ضبط ومعالجة هذه البيانات لغرض تحديد الطلبة ذوي الحـالات الحرجـة

أكاديمياً وعن الطريقة التي يستجيب بها الأشخاص ومُنسقي الحلقات والعمداء في ضـــوء المعلومـــات المُستقاة من هذه العملية. أضف إلى ذلك، فقد أُبلِغت اللجنة عن الطريقة التي تتم فيها تغذيـــة اللجـــان المختلفة بالبيانات الخاصة بتقييم الطلبة وعن طريقة مراقبة وإدارة المُتجهات الإحصائية الخاصة بهذا الأداء والتعاطي معها من جانب المراكز القيادية العليا ذات العلاقة بعمليتيْ التعليم والـــتعلّم. وتشـــعر لجنة المراجعة بالارتياح نحو عملية المراقبة هذه التي تقوم بها الجامعة وهي في بدايـــة مشـــواراها، وتودُّ التأكيد على تشخيص المؤسسة للحاجة إلى تعزيز أنظمتها بهذا الخصوص باســـتخدام البيانـــات لمراقبة وتعزيز أداء الطلبة وطرائق التدريس.

وقد سمِعتْ اللجنة كذلك عن المقابلات التي كانت تُجرى مع الطلبة المتسربين من برنامج بكالوريوس الطب وشعرت بالارتياح وعلى وجه التحديد من استخدام أسلوب التحليل النقدي للوقائع من أجل التعرّف على جوانب الضعف الناجم عن الاستنزاف في برنامج التمريض. واللجنة تتفق مع التشخيص الذي ذهبت إليه الجامعة والمتمثل في الحاجة إلى مواصلة تعزيز وتطوير الجهود المبذولة في هذا الجانب.

تأكيد رقم (3)

تُؤكِّد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على قرار الكلية الملكية للجراحين في ايرلنـــدا- جامعة البحرين الطبية بتعزيز وتطوير عملية جمع البيانات التجميعية حول الطلبة والاستفادة مـــن هذه البيانات في عملية اتخاذ القرارات.

يتحدَّث تقرير التقييم الذاتي بشيء من التفصيل حول استخدام سجلات الحضور في مراقبة تقدُّم الطلبة. كما وقد أشارت جامعة البحرين الطبية إلى استخدام تقنيات التعليم (تقنية البيئـــة الافتراضـــية للـــتعلّم وأجهزة الحاسب المحمول) كأدوات أساسية في إيصال ونقل المنهج الدراسي للطلبة. وفي المقـــابلات التي قامت بها لجنة المراجعة، سمِعتْ الطلبة وهم يعبِّـــرون بوضـــوح عـــن وجهـــة نظـــرهم بهـــذا الخصوص، وذلك بقولهم أن المحاضرات في السنوات المبكرة للمنهج كانت تشكِّل بعض الإضافة إلى المادة التعليمية المُقدمّة من خلال تقنية التعلّم الافتراضـــي، لـــذا فهـــم لا يتـــرددون بحضـــور تلـــك المحاضرات. أماّ عندما لا تضيف تلك المحاضرات شيئاً ذو قيمة لتلك المادة التعليمية، ففي هذه الحالة

يصبح حضور المحاضرات أقلُّ شأناً بالنسبة لهم. هذا وتحتفظ جامعة البحرين الطبية بسجلات حضور خاصة بهذه المحاضرات، لذا فإن استخدام البيانات الخاصة بمعدل حضور المحاضرات ربما يكون مُجديا في تقييم أداء المقررات الدراسية والمدرسين في حلقات المبتدأين أكثر من جدواه في تقييم التقدُّم الذي يحرزه الطلبة. ومن هنا فإن لجنة المراجعة تشجِّع جامعة البحرين الطبية على التفكير بكيفية الاستفادة من البيانات الخاصة بحضور الطلبة في عموم مفردات تدريس المنهج الدراسي في الجامعة. وهذا الأمر يكتسب أهمية خاصة عند الأخذ بنظر الاعتبار أن الحاجة لتحسين نظام مراقبة الحضور مقابل الأداء قد جرى تشخيصها على أنها واحدة من الفرصة الممكنة للتحسين.

إن جامعة البحرين الطبية هي أحدى مكونات الكلية الملكية للجراحين-دبلن. لذا فهي، وفي بكالوريوس الطب على وجه التحديد، تتبع نفس سياسة الجامعة الأم فيما يتعلق بالمنهج الدراسي والامتحانات والتقييم. ومع ذلك، وبرغم مرور خمس سنوات على عمل الجامعة، لم تجد لجنة المراجعة دليلاً على وجود اتفاقية مكتوبة بين المؤسستين. كما أن المخطط التنظيمي للجامعة، والذي لا يزال بصيغة المسودة لحد الآن، لا يوّضح العلاقة الموجودة بين المؤسستين على وجه الدِّقة.

تذكر الجامعة في تقرير التقييم الذاتي بأن " جامعة البحرين الطبية لديها قدر مناسب من التحكم بشؤونها بموجب هذه العلاقة، مع وجود هيكل إداري وموازنة ومجلس أمناء خاصٌ بها ". ومع ذلك، فقد بدا واضحاً أثناء المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة ومن التحري عن الدلائل التي تشير إلى هذا الادعاء، كمحاضر اجتماعات مجلس الأمناء، أن القرارات النهائية يتم اتخاذها في أيرلندا وليس في البحرين. وكمثال واحد على تلك القرارات هو القرار الخاص بطرح برنامج البكالوريوس في طب الأسنان.

توصية رقم (9)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بوضع سياسة موَّثقة تبيِّن فيها بوضوح العلاقة بين الجامعة والكلية الملكية للجراحين في ايرلندا–دبلن .

لدى الجامعة مذكرات تفاهم واضحة كافة مراكز التدريب والمستشفيات والوزارات التي تتعاون معها. وفي حالة الضرورة، تقوم جامعة البحرين الطبية بتشكيل لجان مشتركة مع تلك الجهات كـــي تقـــوم بتنفيذ مذكرة التفاهم والتعامل اليومي مع الأطراف المشارِكة. ونتيجة للمقابلات الشخصية مع الجهات المعنية ودراسة مجموعة من الدلائل بهذا الخصوص، باتت اللجنة على قناعة بفاعلية مذكرات التفاهم هذه وأن تنفيذها يتم بصورة صحيحة.

5. ضمان الجودة وتعزيزها

تذكُر جامعة البحرين الطبية في تقرير التقييم الذاتي أن فعاليات وأنشطة ضمان الجودة قد أُفتتِحت بتشكيل مجموعة للعمل في مجال ضمان الجودة في عام 2005. وفي عام 2007، تم تطوير هذه المجموعة بوضعها النهائي لتكون فريق عمل لضمان الجودة. وقد عبَّرت جامعة البحرين الطبية منذ تأسيسها عن التزامها بقضية الجودة. وقد اتضح ذلك للجنة المراجعة أثناء المقابلات التي أجْرتها مع الموظفين من مختلف المستويات المؤسسية ومن خلال عدد من الفعاليات والأنشطة التي قامت بها الجامعة بهذا الخصوص مثل الدعوة الطوعية لخضوعها للتقييمات الخارجية لضمان الجودة، والاستعانة بالممتحِنين الخارجيين، والعمليات الداخلية لقياس ضمان الجودة في داخل الجامعة كتقييمات الطلبة لكلٍ من الجامعة والوحدات الدراسية والدراسات المسْحية والاستبيانات الخاصة بالموظفين.

تزكية رقم (4)

تُزكية وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بالكلية الملكية للجراحين فـــي ايرلنـــدا–جامعـــة البحرين الطبية لالتزامها نحو ضمان جودة وظائفها الأساسية.

يتألف فريق عمل ضمان الجودة من أعضاء أكاديميين وإداريين. ومن خلال تقريـــر التقيـــيم الـــذاتي والمقابلات، بدا واضحاً للجنة المراجعة أن الجامعة لم تحدد بعد خطوط الارتباط الإداري المباشر لهذا الفريق. ولا يزال هذا التشكيل يحمل صفة 'فريق عمل' وليس 'لجنة'، وعليه فهو لا يظهـــر ضـــمن التشكيلات الإدارية المباشرة المرتبطة باللجنة الأكاديمية للجامعة. كما وقد أُبلِغت اللجنة بـــأن فريـــق

عمل ضمان الجودة يعمل أحيانا كـ'مجموعة إرشادية' ترتبط بالرئيس مباشرة أو بالمجلس الأكاديمي في بعض الأحيان. كما وليست هناك أي مجموعات أو لجان مرتبط بصورة مباشرة بفريق عمل ضمان الجودة نفسه.

على ضوء ما تقدم، تحثُّ لجنة المراجعة الجامعةَ على الانتهاء من تحديد البُنية الرسمية للتشكيل الحالي المعني بضمان الجودة والتفكير بالمكان الأنسب لفريق عمل ضمان الجودة ضمن البُنية الحوْكميّة للجامعة. كما ويتوجب على الجامعة التفكير فيما إذا كان الأداء الوظيفي المؤسسي سوف يتحسن فيما لو تم تحويل خطوط الارتباط المباشر لبعض اللجان الموجودة حالياً إلى فريق عمل ضمان الجودة بدلاً من المجلس الأكاديمي. كما وتدارست اللجنة الوضع الحالي لاختصاصات فريق عمل ضمان الجودة وتقترح أن يُعاد النظر بنطاق عمل هذا الفريق كي يغطّي كافة جوانب ضمان الجودة إلى جانب تعزيز/ تحسين الخبرات والتجارب المُتاحة للطلبة.

توصية رقم (10)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بمراجعة الوضع الحالي لفريق عمل ضمان الجودة وخط الارتباط الإداري الخاص بالفريق وإعادة النظر بنطاق عمله لكي يغطي كافة الجوانب المتعلقة بعمليات ضمان الجودة.

وبناءً على المقابلات التي قامت بها اللجنة في جامعة البحرين الطبية ودراسة الأدلة المُقدَّمة لها من المؤسسة، توصلت اللجنة إلى استنتاجٍ مفاده أن الخطوات المُتخَّذة لضمان وتعزيز الجودة في هذه المؤسسة لا تزال في مراحلها المبكرة من الإعداد. لذا فلا بد أن تتضمن الخطوات اللاحقة إعداد إطار شامل لضمان الجودة إلى جانب إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجودة. أضف إلى ذلك، لابد من إعطاء الاهتمام الكافي بعملية إدارة الجودة في عموم الوظائف الأساسية للجامعة، لا سيما فيما يتعلق منها بعمليتيْ التعليم والتعلّم، حيث يمكن استخدام كمٍ أكبر من البيانات لتحديد المؤشرات الأساسية للأداء لهاتين العمليتين والتي يُمكن استخدامها لتعزيز جوانب الجودة فيهما.

توصية رقم (11)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلنـــدا- جامعة البحرين الطبية بإعداد إطار ضمان جودة على مستوى الجامعة، يتم بعده وضع وتنفيذ خطة خاصة بالجودة.

تشير الجامعة إلى الحاجة إلى إعداد كُتيِّب خاص بالجودة لدعم عملية ضمان الجـــودة باعتبـــار ذلـــك فرصة ممكنة للتحسين. وتذكر أن هذا الكتيِّب سوف يتضمن الآليـــات المُزمـــع وضـــعها فـــي هـــذا الخصوص لتحديد وتنفيذ تحسينات الجودة والإقرار بها. ومن هنا، تودُّ اللجنة أن تؤكد علـــى تقـــدير الجامعة لهذه الحاجة.

تأكيد رقم (4)

تُؤكِّد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على حاجة الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية لإعداد كُتيِّب داخلي خاص بضمان الجودة يتضمن العمليات التي ستتخذ في تحديد وإقرار تحسينات الجودة.

وكما وردت الإشارة مسبقا، تقوم جامعة البحرين الطبية بتقييم مختلَف الوحدات التدريسية التي تُدرَّس في الجامعة. ومع ذلك، فقد لاحظت اللجنة وجود عدم تناسق في تنفيذ واستخدام مثل هذه التقييمات. ففي اللقاء الذي عقدته اللجنة مع الموظفين ذوي التفرغ الجزئي ممن يعملون في العيادات الطبية مثلاً، لاحظت اللجنة أن بعض هؤلاء الموظفين، لاسيما أولئك المعنيين ببرامج الطب بدلاً من برنامج التمريض، يُمنحون فرصة ضئيلة أو تكاد تكون معدومة لمشاركة طلبتهم في عملية تقييم وحداتهم التدريسية.

كما وقد بدا واضحاً للجنة المراجعة أن هذه البيانات لا يجري جمعها بصورة منتظمة في جميع الأحيان، وأن التغذية الراجعة من هذه التقييمات لا يتم إيصالها للمعنيين بها بصورة منتظمة، ولذلك لا يمكن وضع الخطط المناسبة للتحسين. وعلى العموم، ليس هناك الكثير من الأدلة في تقرير التقييم

الذاتي ولا في المواد المساندة حول البيانات التي يجري جمعها أو عن طريقة تحليلها أو الاستفادة منها عند اتخاذ القرارات. ومن هنا، فإن اللجنة تحثُّ الجامعةَ على الجمْع المُنظَّم للبيانات وتحليلها واستخدام نتائج هذه التحليلات لاتخاذ قرارات تستند على الأدلة الواقعية.

توصية رقم (12)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بوضع وتنفيذ عملية مُنظَّمة لجمع البيانات الخاصة بوظائفها الأساسية وتحليل هذه البيانات والاستفادة من نتائج هذه التحليلات لإثراء عملية اتخاذ القرارات.

6. جودة التعليم والتعلُّم

تفتخرُ جامعة البحرين الطبية بالطريقة التي يستوفي فيها كلٌ من برنامج الطب وبرنامج التمريض، اللذان تطرحهما، المعايير العالمية. وهذا الشعور ينعكس في عمليات المراجعة الصارمة والمقايسة التي خضعت لها المناهج الدراسية الخاصة بهذين البرنامجيْن. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن البرامج الجديدة يجري إعدادها بالتعاون مع الكلية الملكية للجراحين- دبلن وأن إجراءات المصادقة على هذه البرامج تتضمن مراعاة متطلبات وجود الموازنة المالية والمصادر اللازمة لطرح هذه البرامج. وبحسب تقرير التقييم الذاتي، تم وضع خطة للقيام بمراجعة برنامج التمريض في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2009-2010 لتتزامن مع تخرُّج الدفعة الأولى من طلبة بكالوريوس العلوم في التمريض. وهنا تقترح اللجنة على الجامعة أن تقوم بإعداد إطار خاص بمراجعة البرامج الأكاديمية قبل حصول المراجعة المُخطط لإجرائها، وذلك ليكون بالإمكان استخدام المراجعة الفعلية لتقييم وتعزيز عمليات المراجعة، ومن ثم تسهيل مراجعة البرامج الأكاديمية الأخرى. كما وإن اللجنة تشجِّع الجامعة على تضمين كافة العناصر الخاصة بتصميم البرامج وبكيفية تقديمها عندما تقوم بتطوير الإطار الخاص بالمراجعة وعدم الاكتفاء بالتركيز على تصميم المناهج الدراسية ومحتوياتها في عمليات المراجعة.

وفي الوقت الذي تتفق فيه اللجنة بخصوص أن تصميم ومراجعة منهج بكالوريوس العلوم في الطب من قِبل الكلية الملكية للجراحين-دبلن يتيح بعض المصداقية والإشراف الدوليْن على هذه المناهج، فإن هذا الإجراء ربما يعيق وجود المرونة على المستوى المحلي ويحِد من إمكانية تطويع المنهج الدراسي ليتماشى مع الحاجات الصحيّة للمنطقة. كما ولم تتوفر لدى لجنة المراجعة أية أدلّة على أن الاحتياجات الصحية لمملكة البحرين تؤخذ بنظر الاعتبار ضمن آليات وعمليات تصميم ومراجعة البرامج الأكاديمية ومناهجها الدراسية. هذا، ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الاستشارات التي جرَت مع الجهات المعنية "تدخل ضمن العمل اليومي لمُدرّسي التمريض في جامعة البحرين الطبية". ولكن التقرير لا يوضح الكيفية التي تضمن فيها الجامعة أن هذا التفاعل مع هذه الجهات تم وفق إطار رسمي منتظم. ويمكن أن نقول الشيء ذاته بخصوص كُلية الطب.

تشير الوثائق التي توفرت لدى اللجنة أن جامعة البحرين الطبية لديها طريقة حسنة الإعداد على نحو واضح بشأن عمليتيْ التعليم والتعلّم مستعينة بالنِتاجات العلمية الراهنة والموجودة في الميدان. ولكن لم تتضح تماما للجنة المراجعة كيفية وضع هذه الطريقة موضع التنفيذ. فعلى الرغم من أن المقابلات التي أُجريت مع أعضاء الهيئة الأكاديمية قد أظهرت أن هؤلاء الأعضاء على دراية بمصطلحات مثل 'مخرجات التعلم' و'التعلُّم بطريقة حل المشكلات'، لم يتمكن جميع هؤلاء الأعضاء من وصف كيفية تطبيق المبادئ الخاصة بهذه النظريات على ممارساتهم كمُدرسين وكمقيِّمين. وتعدُّ هذه ملاحظة هامة فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار أن الهدف النبيل لجامعة البحرين الطبية هو "تعزيز الصحة في البحرين وباقي بلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال العمل والابتكار والتعاون في مجالات التربية والتعليم والبحث العلمي والعلوم". وعلى النقيض من الممارسة المُبتكرة المصاحبة للمواقع النظرية كالتعليم المستنِد إلى مخرجات التعلّم وإلى دراسة الحالة أو التعلّم المُتمحور حول المريض، فقد وجدت اللجنة بعض الأدلة على أن أنشطة وفعاليات عمليتيْ التعليم والتعلّم في جامعة البحرين الطبية تتركز على الأساليب والتوجهات التقليدية.

تستفيد جامعة البحرين الطبية من الخبرة العريقة لدى دبلن في مجال تطوير الموظفين، وذلك عن طريق الاتصال المرئي عن بُعد (Video Conferencing) والاتصالات الإلكترونية إلى جانب الزيارات الفعلية للموظفين العاملين في دبلن. وأثناء المقابلات، وعلى الرغم من أن اللجنة شعرت بالارتياح لسماعها عن تزايد عدد دورات تطوير الموظفين، أُبلِغت اللجنة أن حضور هذه الدورات لا

ينطبق على جميع الموظفين. إن عملية تطوير الموظفين الأكاديميين كأفراد تربويين هي قضية على قدْر من الأهمية وإن الخبرة التي ينقلها المطوِّرون الوظيفيون إلى جامعة البحرين الطبية من خلال حضورهم للمشاركة في هذه الدورات هي، دونما شك، خبرة غير عادية على المستوى العالمي. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها الجامعة فيما يتعلق بتشجيع الموظفين الأكاديميين على أن يأخذوا مسألة تطورَّهم كمتخصصين تربويين مأخذ الجِد، فإن اللجنة تشجِّع الجامعة على تكثيف جهودها في مجال تطوير الموظفين وأن تفكر بالطُرق التي يمكن لها بواسطتها أن تربط بشكل أكبر بين الخبرات المكتسبة في مجال التعليم والتعلّم وبين إجراءات التعيين والترقية.

توصية رقم (13)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بتعزيز الممارسات المتعلقة بتطوير الموظفين وأن تضمن ربط اكتساب الخبرة في عمليتيْ التعليم والتعلّم بإجراءات تعيين وترقية هؤلاء الموظفين.

يتم توظيف أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة على أساس المؤهلات العلمية والخبرة، ويُتوقع أن يكون لدى الجميع أعلى المؤهلات العلمية الممكنة. وفي الوقت الذي لا تشكُّ فيه اللجنة بأن المستويات العالية من الخبرة في مجال العلوم الصحية ذات العلاقة هي مطلبٌ حتمي في جامعة تُدرِّس العلوم الصحية، فإن المؤهلات العلمية والخبرة كذلك في التخصصات ذات العلاقة بالطب ليست هي المعايير المهمة الوحيدة للتعيين (أو للترقية) في جامعة كرّست نفسها لتقديم برامج طبية وبرامج لدراسة التمريض من الطراز الأول. لذا، فإن التحول في الخِطاب المؤسسي إلى التركيز على أهمية الخبرة في مجال التعليم والتعلّم يمكن أن يكون عاملاً أساسياً لتحقيق الهدف الذي وضعَتْه جامعة البحرين الطبية لنفسها.

وفي هذا الصدد، شعرت اللجنة بالارتياح لسماعها بأن العملية التعليمية في كل من العلوم الطبية والصحية قد جرى تشخيصها على أنها أحد الأركان البحثية الممكنة في جامعة البحرين الطبية. إن تطوير الخبرات المستندة على البحث العِلمي والإقرار بأهميتها في عمليتيْ التعليم والتعلّم يحمل في

طياته إمكانية المساهمة في تطوير الجامعة بشكل عام، والأهم من ذلك هو مساعدة الجامعة في بلوغ غايتها النبيلة.

تأكيد رقم (5)

تُؤكِّد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على تشخيص الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية للعملية التعليمية في كلٍ من العلوم الطبية والصحية كأحد الأركان البحثية الأساسية في الجامعة.

إن استخدام طرائق التعلّم المستندة إلى مخرجات التعلّم وتلك المتمحورة حول المريض أو دراسة الحالة لا يتطلب التحول في أساليب التدريس فحسب بل أنه كذلك يتطلب تحولاً في إعداد المواد التعليمية والمواد المساعدة على التعلّم. يشير تقرير التقييم الذاتي إلى الحاجة لتحديد مدى 'حداثة' المواد التعليمية كأحد الفرص الممكنة للتحسين بخصوص عمليتيْ التعليم والتعلّم. وبينما هناك حاجة لأن تكون محتويات المناهج الدراسية في جامعة للعلوم الصحية مواكبة لأحدث الأبحاث العلمية والتطورات الحاصلة في الممارسات الطبية، فإنه من الأهمية بمكان أن تكون المواد المقدَّمة للطلبة في مثل هذه الجامعة 'حديثة' هي الأخرى بمعنى أنها تنطوي على مبادئ طرائق التعليم والتعلّم المُتَّبعة في الجامعة. وفي حين تتفق الجامعة مع التشخيص الذي ذهبت إليه جامعة البحرين الطبية بخصوص الحاجة إلى مواد تعلّم حديثة، فإنها تشجِّع الجامعة كذلك على أن تضمن بأن أي عملية مراجعة للمواد التعليمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الكيفية التي تراعي فيها هذه المواد طرائق التدريس ولا تقتصر على محتويات هذه المواد فحسب.

وهذا الأمر لا يقل أهمية كذلك بالنسبة لاستخدام تقنية البيئة الافتراضية للتعلّم في جامعة البحرين الطبية. فاستناداً إلى تقرير التقييم الذاتي "تفتخر جامعة البحرين الطبية بكونها تستخدم تقنيات تعليمية ذات مواصفات عالمية في دعم وتوصيل المناهج الدراسية" وهو الأمر الذي يتضح في تزويد الطلبة بأجهزة الحاسب الآلي المحمولة وكذلك في عدد من المقررات/الوحدات الدراسية التي تتطلب الدخول على بيئة التعلّم الافتراضية. ومع ذلك، فقد أُبلِغَت اللجنة أثناء المقابلات أن هذه التقنية يجري استخدامها إلى حدٍ بعيد كوسيلة لتوصيل محتويات المنهج الدراسي بدلاً من كونها منصّة للتعلّم الشبَكي يتم من خلالها التفاعل في جلسات تواصل مباشرة بهدف تحقيق طريقة شمولية في توصيل المنهج

الدراسي. وقد لقيَت هذه الملاحظة تأكيداً في التعليقات التي طرحها الطلبة من أن بعض المحاضرات التي يلقيها المدرِّسون لا تضيف شيئاً ذا قيمة للعروض المُقدَّمة على شرائح العرض والمواد التعليمية الأخرى التي يمكن إيجادها في البيئة الافتراضية. فتلك المحاضرات هي – وببساطة – إعادة سرد للمواد المتوفرة في بيئة التعلّم الافتراضية. وهنا يصحُّ القول بأنه إذا أرادت جامعة البحرين الطبية بلوغ غايتها النبيلة فيما يخص العملية التعليمية التي تقدمها. وإذا أرادت أيضاً أن ترفع استثمارها الذي شرعت به في مجال البرمجيات والمعدات الإلكترونية الخاصة ببيئة التعلّم، إذاً فلابد في هذه الحالة من الاهتمام بتطوير ودعم قابليات أعضاء الهيئة الأكاديمية في هذه المؤسسة لتصميم مناهج دراسية على مستوى الوحدات والمقررات الدراسية تكون قادرة على الاستفادة الكاملة من الوظائف المتاحة في برنامج الـــ (Moodle) للتعليم التفاعلي وأن تكون قادرة على الربط بين التعلّم الشبكي وحلقات التدريس الصفيّ.

توصية رقم (14)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكُلية الملكية للجرّاحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية بالمزيد من أجل تطوير قابليات وقدرات أعضاء الهيئة الأكاديمية في الجامعة في تصميم المناهج الدراسية على مستوى الوحدات والمقررات الدراسية التي تستكشف جميع الوظائف المُتاحة في بيئة التعلّم الافتراضية المتوفرة في الجامعة وتربط التعلّم الشبكي بصورة كاملة مع المحاضرات وحلقات التعلّم الصفيّ.

لقد وردت الإشارة مسبقاً في هذا التقرير إلى حاجة جامعة البحرين الطبية للاستفادة من الخبرات المُتاحة في دبلن في مجال تطوير الموظفين. وفي البحرين، تم تعيين مدير أكاديمي للعمل في مجال تقنية المعلومات والاتصال في عمليتيْ التعليم والتعلّم. ومع وجود الحاجة للاستكشاف الكامل للإمكانات المتاحة في برنامج (Moodle) إذا ما أُريدَ توفير بيئة افتراضية حقيقية، إلى جانب الحاجة إلى قدْر معين من الدعم المطلوب للموظفين الأكاديميين في البحرين كي يتم توفير مثل هذه البيئة، يصبح لزاماً على جامعة البحرين الطبية أن تستكشف، وبصورة أعمق، الطرُق التي تمكِّنها من الحصول على المساعدة الأكثر فاعليةً من خلال الدعم الذي تقدمه دبلن.

اجتمعت لجنة المراجعة مع عدد كبير من أعضاء الهيئة الأكاديمية ذوي التفرغ الكامل والتفرغ الجزئي وشعرت بالكثير من الارتياح للحماس والالتزام اللذان عبروا عنهما نحو عملهم كتربويين. وفي الوقت الذي كانت فيه المقدرة على ضمان جودة التعليم والتعلّم في المستويات الإبتدائية لبرنامج بكالوريوس الطب واضحة خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة المراجعة، شعَرتْ اللجنة بالتخوف العميق بخصوص مستوى ضمان هذه الجودة في المستويات المتقدمة. وقد تم مؤخراً تعيين ستة أشخاص بوظائف رؤساء أقسام هي (الجِراحة، القُبالة والأمراض النسائية، الأمراض النفسية، الطب العام، عِلم الأمراض، وطب الأسرة) وتبقى وظيفة رئيس قسم الأطفال بانتظار إشغالها. كما وتم تعيين ثلاثة من أعضاء الهيئة الأكاديمية في وظائف متقدمة وهم من المتقاعدين الذين عادوا للتدريس في جامعة البحرين الطبية ولكن بصفة مؤقتة فقط. وتبدوا الحاجة إلى رؤساء أقسام للعمل لمدة أطول في الجامعة مطلباً مُلحاّ لضمان استمراريتها وديمومتها.

توصية رقم (15)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بالعمل بشيء من الاستعجال على تحديد الأفراد المناسبين الذين بوسعهم الاضطلاع بمهام القيادة الأكاديمية والتوجيه والإشراف في العيادات والقادرين على البقاء للعمل في البحرين لفترة أطول قياساً بأغلب المُعيَّنين في هذه الوظائف حالياً.

تستخدِم جامعة البحرين الطبية التغذية الراجعة من الطلبة بخصوص تصميم المقررات الدراسية والتدريس بصورة واسعة لأجل الحصول على صورة معمَّقة عن مدى فاعلية برامجها الأكاديمية. وهناك دلائل على استخدام جامعة البحرين الطبية لمِثل هذه المراجعات كذلك في تطوير وحداتها التدريسية وبرامجها وخدماتها. وقد كانت اللجنة مسرورة لملاحظتها العناية التي توليها المؤسسة لغرض التمييز بين التغذية الراجعة بخصوص تصميم المقررات الدراسية وتلك المتعلقة بالمدرِّسين كلٌ على إنفراد، وبالطريقة التي تتم فيها عملية إيصال التغذية الراجعة بشأن التدريس إلى الأشخاص المعنيين بها وتجنُّب الإفصاح عنها علناً. كما وشعرت اللجنة بالارتياح كذلك من التفاصيل التي استمعت إليها عن كيفية إجراء مراجعة النظراء لعملية التدريس في كلية التمريض والقُبالة حيث أن

وجهة نظر المُدرس المُناظر تشكل بعداً آخر، إضافة لوجهات نظر الطلبة ويمكن الاستعانة بها كأداة من أدوات الإحاطة الشاملة بموضوع ما في التقييمات التي تستند على البحث العلمي. كما ولاحظت لجنة المراجعة أيضا أن جامعة البحرين الطبية قد شخَّصت الحاجة إلى تطوير سياسات خاصة بالتقييم في المستقبل القريب.

تأكيد رقم (6)

تُؤكِّد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على قرار الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بوضع وتنفيذ سياسات خاصة بالتغذية الراجعة من الدراسات المسْحية الخاصة بالطلبة وبتقييمات النُظراء.

قامت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية لجامعة البحرين الطبية بتفقّد مستشفى قوة دفاع البحرين ومجمّع السلمانية الطبي. وكشفت المشاهدات التي قامت بها اللجنة في هذين الموقعيْن المُخصَصيْن للتدريب السريري بأن طلبة برامج التمريض والطب لديهم فرصة ضئيلة للتواصل مع بعضهم البعض خلال الأوقات التي يقضونها في هذين المستشفييْن، كما ولم يُطلب منهم تبادل فرص التعلّم المماثلة أثناء تواجدهم في هذه العيادات وأثناء الأنشطة والفعاليات التعليمية داخل العيادات. وقد تكوّن لدى لجنة المراجعة أثناء المقابلات انطباع مفاده انه، وبالرغم من وجود تواصل وثيق بين عميدي كلية التمريض وكلية الطب بخصوص الشؤون الإدارية، فإن التفاعل بخصوص القضايا ذات العلاقة بالمناهج الدراسية كان أقل بكثير. وقد تأكد هذا الانطباع بخصوص ضعف التفاعل بين البرنامجين في المقابلات التي قامت بها اللجنة مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة في كِلا البرنامجين. ومع التسليم بهيمنة أساليب العمل الجماعي على الرعاية الصحية، فإن اللجنة تحثُّ جامعة البحرين الطبية على التفكير بالطريقة التي تجعل فيها برنامجيْ التمريض والطب يتفاعلان بصورة أكبر، لا سيّما فيما يتعلق بجوانب التدريب السريري.

7. مساندة الطلبة

الجامعة لديها كُتيِّب شامل يتضمن معلوماتٍ تفصيليةٍ عن بُنية المقررات الدراسية في مجاليْ الطب والتمريض. وقد أُبلِغت اللجنة أن هذا الكُتيِّب يخضع للتحديث السنوي ويوزَّع على الطلبة الجُدد. أما طلبة السنوات السابقة فلا يتم تزويدهم بالكتيِّبات الجديدة. وقد ذكرت الجامعة أن الطلبة بوسعهم الاطلاع على هذا الكتيِّب كذلك من خلال بيئة التعلّم الافتراضية. ومع ذلك فالنسخة الموجودة هناك ليست هي النسخة الأحدث. إن هذا التباين من شأنه يتسبب في عدم تمكّن المؤسسة من إيصال معلومات هامة لهؤلاء الطلبة عنها وعن التغييرات التي تطرأ على سياساتها. ومن هنا، فإن اللجنة تشجِّع الجامعة على أن تقوم بتحديث الكتيِّب الخاص بالطلبة والموجود على بيئة التعلّم الافتراضية على فترات منتظمة.

تذكر الجامعة في تقرير التقييم الذاتي بأن الطلبة يُبلَّغون بالمعلومات الإدارية البديلة، كمواعيد الامتحانات مثلاً، عَبْر بيئة التعلّم الافتراضية. ولكن اللجنة أُبلِغت أثناء مقابلاتها مع الطلبة عن حالات تم فيها إرسال معلومات خاطئة عن هذا الطريق. إضافة لذلك، ولأن الطلبة مسجَّلين تلقائياً في جميع المنتديات الطلابية والمجاميع الإخبارية الخاصة بالمؤسسة، فإنهم يتلقّونَ كماً كبيراً من المعلومات والرسائل الإليكترونية والتي قد تتسبّب، في بعض الأحيان، في أن تفوت البعض منهم فرصة الاطلاع على بعض المعلومات المهمة. كما وأن جميع التغييرات التي تحصل في سياسات المؤسسة وإجراءاتها وجداول الحصص الدراسية الصفية وجداول الامتحانات يتم الإعلان عنها بنفس الطريقة، أي عن طريق بيئة التعلّم الافتراضية. لذا، وفي الوقت الذي يمكن الاستفادة من هذه التقنية كوسيلة للتواصل، يجب أن لا تكون هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تعتمدها الجامعة لهذا الغرض. وربما تكون الجامعة بحاجة للتفكير بعدد من الطُرق والوسائل التي تستطيع من خلالها التواصل مع مجتمعها الطلابي المتعدد الثقافات.

تُقدِّم الجامعة لطلبتها سلسلةً من الخدمات الإرشادية عبر مُرشِدٍ واحد يقوم بتقديم خدماته لكلٍ من الطلبة والموظفين. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة في أثناء الزيارة الميدانية للمؤسسة أن المُرشِد الطُلابي يقوم باستعراض أسماء الطلبة الذين هم بحاجة للاستشارة السريرية، ثم يقوم بدوره بإحالتهم، إذا دعت الحاجة، إلى عدد من المُرشِدين السريرين خارج الجامعة. وقد أُبلِغت اللجنة أن جامعة البحرين الطبية

تتكفل بنفقات هذه الجلسات العلاجية، بحد أقصى عشر جلسات لكل طالب. وقد شعرت اللجنة بالارتياح تجاه هذا الاهتمام الذي تُبديه الجامعة لصحة طلبتها وحُسن حالهم.

تزكية رقم (5)

تُزكي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بالكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية للاهتمام الذي توليه بطلبتها من خلال توفير الجلسات العلاجية المجانية لدى جهات الرعاية الطبية الخارجية.

كما ويقوم هذا المرشِد بتنظيم ورش عمل حول المهارات الدراسية وإدارة التوتر النفسي والمحافظة على الصحة. وفي الوقت الذي تقدِّر فيه لجنة المراجعة حجم الجهد المبذول في هذا الجانب، فهي ترى أن إمكانيات هذا القسم بحاجة إلى تعزيز في مواجهة الأعداد المتزايدة من الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية.

تُمثِّل دائرة الدعم الطلابي المكان الذي تُقدَّم فيه جميع الخدمات الطلابية. فالدائرة هي المسؤولة عن التنسيق فيما بين جميع الجمعيات الطلابية ، وتُشرف على تأسيس الجديد من هذه الجمعيات وتنسِّق مع المجلس الطلابي بخصوص موازنته المالية السنوية وبعض أنشطته وفعالياته الاجتماعية. إضافة لذلك، تُشرف الدائرة على الترتيبات على انتقال الطلبة من وإلى العيادات الطبية في المراكز الصحية والمستشفيات. وبسبب العدد غير الكافي من الموظفين في هذه الدائرة، سمِعتْ اللجنة أن الشكاوى حول الخدمات يمكن أن تأخذ وقتاً طويلاً قبل أن تجد طريقها إلى الحل وأن هناك تأخيرٌ في تقديم بعض الخدمات. وفي ضوء ذلك، تنصح اللجنةُ الجامعةَ بأن توفر المصادر اللازمة والدعم الكافي لدائرة الدعم الطلابي.

توصية رقم (16)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بتعزيز الخدمات الطلابية لكي تواكب حاجات الأعداد المتزايدة من الطلبة.

ينحدرُ طلبة جامعة البحرين الطبية من بيئات وخلفيات تربوية واجتماعية وثقافية مختلفة. فهناك طلبة من أكثر من 30 بلداً يدرسون في برامج الطب والتمريض. أما أعداد الطلبة بحسب الجنس فتكاد تكون متساوية بالنسبة لطلبة بكالوريوس الطب، في حين أن الكفة الراجحة تميل لصالح الإناث في برنامج ماجستير العلوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية وبرنامج بكالوريوس التمريض. والجامعة ليست لديها سكن خاص بالطلبة سواء ضمن الحرم الجامعي أو خارجه. وعلى الرغم من أن اللجنة قد أُبلِغت بأن الجامعة تخطط لبناء سكن طلابي داخل الحرم الجامعي، غير أنه لم يُقدَّم للجنة موعدُ محدد لتوفير السكن الداخلي للطلبة. لذا فالطلبة في الوقت الراهن يتدبرون أمر سكنهم في خلال شقق سكنية يستأجرونها بمساعدة دائرة الخدمات الطلابية التي تمدَّهم ببعض المعلومات بهذا الشأن. وقد أشار الطلبة خلال المقابلات التي أجرتها معهم اللجنة أن ترتيبات السكن لم تكن بالصورة المُرْضية من حيث الكلفة ومن حيث حاجتهم المستمرة للبقاء في الحرم الجامعي أو في المستشفيات كجزء من متطلباتهم الدراسية. ومن هنا فإن اللجنة تحثُّ الجامعة على مراجعة الترتيبات القائمة بخصوص إسكان الطلبة.

توصية رقم (17)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقدم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية المساعدة لطلبتها فيما يتعلق بالسكن الطلابي خارج الحرم الجامعي في الوقت الذي تعمل فيه الجامعة على تشييد المرافق السكنية داخل هذا الحَرم.

يحضى طلبة الجامعة بفرص التمثيل في المستويات المُختلفة لهيكل المؤسسة من خلال عدد من التشكيلات الطلابية إلى جانب وجود المجلس الطلابي ونظام ممثلي الصفوف. ونتيجة للمقابلات التي قامت بها لجنة المراجعة، توصلت إلى استنتاج مفاده أن هناك تفاوت في مدى فاعلية وتأثير أوجه وتشكيلات التمثيل الطلابي المختلفة. ففي حين يبدو نظام ممثلي الصفوف مُجدياً في حل الإشكالات الأكاديمية لصف واحد من الطلبة، ذكر المجلس الطلابي أنه ليست لديه القدرة على حل المشكلات في عموم المجتمع الطلابي في الجامعة. وقد سُمِع هذا الرأي لدى الطلبة بشكل عام. أضف إلى ذلك، فإن القانون الأساسي للمجلس الطلابي الحالي ينُصُّ على أن أعضاء المجلس هم من الطلبة الحاصلين على

أعلى عدد من أصوات عموم الطلبة. وبما أن عدد طلبة الطب هو أكبر من عدد طلبة التمريض، نجد أن المجلس الطلابي الحالي لا يضمّ أعضاءً من طلبة التمريض. ويبدو أن هذا بدوره قد ولَّد شعوراً لدى طلبة التمريض بأن المجلس الطلابي إنما وُجِد ليُمثِّل طلبة الطب فقط. وهو الشعور الذي يدفع طلبة التمريض للعزوف عن المشاركة في الانتخابات. أما طلبة الدراسات العليا فقد بَدوا أكثر بُعداً عن أنشطة وفعاليات المجلس الطلابي. وفي ضوء ما تقدم، تقترح لجنة المراجعة أن تقوم الجامعة بالتواصل مع طلبتها بهذا الخصوص وأن تقوم بإعداد آلية يمكن من خلالها مراجعة القانون الأساسي للمجلس الطلابي لضمان تمثيل الطلبة من كافة البرامج في هذا المجلس.

توصية رقم (18)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية بالدخول في حوارٍ مع جميع طلبتها بهدف وضع آليةٍ يمكن من خلالها مراجعة القانون الأساسي للمجلس الطلابي كي تضمن تمثيل الطلبة من جميع البرامج الأكاديمية في الجامعة في هذا المجلس.

تُقدِّم الجامعة خدمات نقل الطلبة مِن وإلى المستشفيات التدريبية. ومع ذلك، فقد سمعت اللجنة خلال المقابلات أن توقيتات هذه الخدمة وجداول مواعيدها تجعل من غير الممكن الاستفادة منها ، ففي كل صباح تغادر الحافلات الحرم الجامعي في الساعة 6:30 بغضِّ النظر عن جداول مواعيد الطلبة. إن هذا الموعد المبكر للمغادرة يجعل من غير الممكن للطلبة الاستفادة من هذه الخدمة، لاسيما وأنهم جميعاً يُقِيمون خارج الحرم الجامعي. ولذلك فهُم مُجبَرين على تدبّر النقل إلى المستشفيات بطريقتهم الخاصة. وعليه فإن اللجنة تنصح الجامعة بالبحث في الطرق التي يمكن من خلالها حلَّ هذه القضية.

يتم تشخيص الطلبة ذوي الأوضاع الأكاديمية الحرِجة (أي المعرّضين لخطر الفشل الأكاديمي) من خلال لجنة متابعة تقدُّم الطلبة، حيث يتم تصنيف الطلبة الذين يفشلون في أكثر من وحدة دراسية واحدة ضمن هذه الفئة ويتم إحالتهم على أعضاء الهيئة الأكاديمية المناسبين وتوجه إليهم بعض فعاليات الدعم والمساعدة. إن تشخيص الطلبة اللذين هم 'في خطر' عند فشلهم يعني أن تدخلات الدعم والتطوير يجري تقديمها بأثر رجعي. ومن ها فإن اللجنة تشجِّع الجامعة على تقوم بتطوير عملية مراقبة للطلبة قادرة على تشخيص الطلبة المُعرَّضين لخطر الفشل الأكاديمي قبل أن يحصل هذا الفشل بالفعل.

8. الموارد البشرية

سَعَتْ جامعة البحرين الطبية – ومنذ تأسيسها في عام 2004 – إلى تلبية حاجتها من الموظفين من خلال نظام إعارة الموظفين من الكلية الملكية للجراحين-دبلن ومن خلال توظيف كوادر محليّة وعالمية. وفي بداية العام الأكاديمي 2008 –2009 ، تمَّ تعيين ثلاثة من الأساتذة المُميَّزين من دبلن ممن يحملون درجة الأستاذية كرؤساء أقسام بعقود عمل ثابتة لتنسيق وإدارة عمليات التدريس في الحلقتين المتقدمتيْن (1) و(2) من برنامج الطب. وتعتقد لجنة المراجعة أن مساهمة شخصيات بهذه المكانة هي أمر حيوي له انعكاساته على ديمومة واستمرارية برنامج بكالوريوس الطب على الأمد البعيد. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تعمَد الجامعةُ إلى تطبيق برنامج لخطط متعاقبة يمكن بمقتضاها تحديد شخصيات بمثل هذه المكانة في المستقبل ليحلّوا محل شاغلي الوظائف المتقدمة عن مغادرتهم لهذه الوظائف.

ومع وجود الحاجة إلى العناصر القيادية في المستويات المتقدمة، لاحظت اللجنة أن وظيفة رئيس قسم الأطفال في كلية الطب، والتي هي شاغرة الآن، بحاجة لشغلها على نحو السرعة. كما وقد شعرَت اللجنة بالقلق من قضية تعيين الموظفين ذوي التخصصات السريرية من ذوي التفرغ الجزئي لدعم وإسناد المراحل النهائية في برنامج الطب والتي يجب أن تُستكمل بأسرع فرصة ممكنة. وقد سمعتْ اللجنة أثناء المقابلات أنه بالرغم من أن مستويات التعيين الحالية للموظفين تهدف إلى تغطية الحاجات الأساسية في الدراسات الأولية لِكلا البرنامجين، فإن عبء العمل الكبير الذي يتحمله أعضاء الهيئة الأكاديمية لا يتيح الفرصة للتطور الوظيفي والقيام بالأنشطة البحثية. لذلك، فإن اللجنة تحثُّ الجامعة على أن تفكِّر فيما إذا كانت الحاجة لتوظيف المزيد من الموظفين قد تغدو أكثر إلحاحاً، لا سيّما بالنسبة للعام الأكاديمي 2010 –2011 .

هذا وكانت عملية توظيف موظفي الدعم والمساندة متواصلة في وقت إجراء هذه المراجعة. وفي وقت إعداد تقرير التقييم الذاتي، كان قد تم ملئ بعض المناصب الإدارية الرئيسية شملت وظائف في دائرة القبول، والسجلات الطلابية، وتقنية المعلومات والاتصال، في حين كانت بعض الوظائف الأخرى لا تزال شاغرة عند إجراء الزيارة الميدانية للمؤسسة، وتشمل مدير الموارد البشرية وموظف الصحة والسلامة. وبعد اللقاءات التي أجرتها لجنة المراجعة مع موظفي الدعم والمساندة ومع الطلبة، تودُّ

اللجنة أن تشجِّع الجامعة على زيادة تعيين موظفي الدعم والمساندة باعتبارها قضية تبدو مُلِحّة بعض الشيء.

شعرت اللجنة بالرضا العميق عن جودة الموظفين التدريسيين من ذوي التفرغ الكامل والتفرغ الجزئي على حدٍ سواء، لاسيما من حيث اهتمامهم بالمساهمة بعمليتيْ التعليم والتعلّم وفقاً لأعلى المعايير. ومع ذلك، فقد عبَّر بعض الموظفين ذوي التفرغ الكامل أثناء المقابلات عن توجساتهم بخصوص إجراءات التعييّن والترقية. وقد أُبلِغت اللجنة أن اعتماد البحث العلمي كأحد معايير عملية التعيين قد كان أمراً مُضلِلاً وذلك لأن هؤلاء الموظفين في الواقع لديهم القليل جداً من الوقت للقيام بمثل هذا النشاط. أضف إلى ذلك، فإن معايير الترقية لا تتسم بالشفافية. وقد تم طرح هذا الموضوع للمناقشة ولفتْ الأنظار إليه في آخِر اجتماع للمجلس الأكاديمي. ومن هنا، فاللجنة تحثُّ الفريق الإداري للجامعة على العمل الوثيق مع أعضاء الهيئة الأكاديمية لحل هذا الموضوع.

لا تزال عملية تطوير ومراجعة الأداء في المؤسسة في مرحلة مبكرة للغاية من التنفيذ. ونتيجة لذلك، لم تتمكن اللجنة من أن تكوِّن أي رأيٍ لها بخصوص فاعلية هذه العملية. ومع ذلك، فاللجنة تشجِّع الجامعة على مواصلة هذه العملية وأن تُضمَّنها كذلك تقييماً للنظام في أقرب فرصة ممكنة وذلك لكي تتمكن من صقلها وإدخال التحسينات اللازمة عليها. وبعبارة أدّق، هناك حاجة لحل الإشكالية المتمثلة بالعلاقة بين عملية تطوير ومراجعة الأداء من جهة ومستلزمات التطوير المهني المتواصل لكلٍ من الموظفين الأكاديميين والإداريين من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، تشجِّع لجنة المراجعة الجامعةَ على تطوير خطة واضحة لتطوير الموظفين بحيث تستخدم البيانات المُستخلصة من عملية تطوير ومراجعة الأداء بصورة مقننّة.

يشير تقرير التقييم الذاتي – في جُملة ما يشير إليه من الجوانب الممكنة للتحسين – إلى أن تسجيل متطلبات التطوير المهني المستمر لأغراض التسجيل المهني وضمان توفير فرص هذا التطوير للموظفين والمساعدة في تلبية هذه المتطلبات، يشير إلى أنها أحد الجوانب الممكنة للتحسين. ولجنة المراجعة ترى أن هذه النقطة من الجوانب الهامة التي يمكن أن يتسبب عدم الالتفات إليها إلحاق الضرر بسُمعة الجامعة. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة بالنسبة لأعضاء الهيئة الأكاديمية المُعارين من أيرلندا ومن أماكن أخرى للعمل بصيغة عقود عمل محددة المدة. وعليه فإن اللجنة تنصح المؤسسة

بأن تقوم باستقصاء مُنظَّم لجميع المِهن الموجودة في الجامعة لتقييم مدى خطورة هذه القضية لضمان سمعة الجامعة وان تضمن دِقَّة المعلومات التي تُقدَّم للموظفين المُحتمَلين أثناء عملية التوظيف.

توصية رقم (19)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بعملية استقصاء مُنظَّمة في جميع المِهَن الموجودة في الجامعة لتقييم المشكلات المتعلقة بالتسجيل المهني للموظفين المُعارين للعمل في الجامعة، وذلك بهدف ضمان سلامة وضع الجامعة وضمان تقديم معلومات دقيقة للموظفين المُحتمَلين خلال عملية التوظيف.

9. البُنية التحتية: المكتبة وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المادية

انتقلتْ جامعة البحرين الطبية مؤخراً إلى حرَمها الجامعي الجديد والواقع في البسيتين، المحرَّق، بالقرب من مستشفى الملك حمَد العام وهو بدوره قيْد الإنشاء في الوقت الحاضر. وقد وجدت اللجنة أن البُنية التحية للموقع الجديد فيما يتعلق بقاعات المحاضرات وغُرف الحلقات ستكون متناسبة مع حاجات الطلبة من حيث عددهم والبرامج الأكاديمية المطروحة. وقد تأكدت اللجنة من هذه النتيجة من خلال جلسات المقابلة التي أجرتْها مع الطلبة ومع أعضاء الهيئة الأكاديمية.

أما عملية تقييم المكتبة فقد كشفت اعتمادها على الخدمات والتسهيلات الإلكترونية التي يمكن الوصول إليها من داخل الحرم الجامعي وخارجه. ومع ذلك، فإن المساحات المخصصة للقراءة والمذاكرة في هذه المكتبة محدودة للغاية ولا تتناسب مع أعداد الطلبة. وقد لوحِظت هذه النقطة من قِبل الطلبة ومن قبل الجامعة نفسها كذلك. وقد أشارت الجامعة خلال الزيارة الميدانية إلى أن هناك خططا لتوسيع مساحة مصادر التعلّم لتوفير مساحة أكبر للطلبة لأجل المذاكرة، مع إضافة بعض الخدمات الأخرى التي تعزِّز من قدرات الطلبة في استخدام مصادر التعلّم التي توفرها الجامعة. وقد شاهدت اللجنة أدلة على أن هذه الخطة هي قيْد التنفيذ.

تأكيد رقم (7)

تُؤكِّد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على قرار الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بتوسِعة المساحة المخصصة لمصادر التعلّم الخاصة بالجامعة وزيادة خدماتها.

هناك ثمان قواعد بيانات لمجلات ألكترونية متوفرة في المكتبة على الرغم من أن أغلب المواضيع الموجودة في هذه المجلات تقتصر على الملخصات فقط. ومع ذلك فالجامعة لديها نظام الإعارة البيْنيّة مع مكتبات أخرى مما يعني إمكانية توفير النص الكامل للمقال المنشور في أحد المجلاّت إذا دعت الحاجة لذلك، ولكن جامعة البحرين الطبية ليست لديها ميزة الوصول إلى قاعدة البيانات الإلكترونية في دبلن. وفي هذا الصدد، تشجِّع اللجنة الجامعة على أن تفكر بتعزيز مقدرتها في الحصول على المصادر الشبكية الإلكترونية من الكلية الملكية للجراحين-دبلن وذلك لكي تتيح للطلبة والموظفين مجالاً أوسع من مواد التعلّم والمواد البحثية.

يستطيع الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية استخدام الاتصال اللاسلكي بالشبكة العالمية عند تواجدهم في نطاق الحرم الجامعي. وقد تم تزويد كل طالب بجهاز حاسوب محمول. وقد افتتحت الجامعة مؤخراً خدمة 'المنصّة الساخنة' لخدمات تقنية المعلومات وهي تقع بالقرب من مركز مصادر التعلّم.

تستخدم الجامعة نظام (QUERCUS) في إدارة السجلات والبيانات الخاصة بالطلبة. ويتم تشغيل هذا النظام على جهاز حاسوب محليّ من خلال برنامج مرخَّص لإدارة السجِّلات. ويتم تخزين المعلومات والبيانات الاسترجاعية لهذا النظام أسبوعياً مع تسجيل شهري للبيانات الاسترجاعية وتخزينها خارج الحرم الجامعي. واللجنة مُقتنعة بمستوى الاهتمام المبذول لضمان سلامة وأمْن البيانات.

الجامعة لديها مختبران متعددا الأغراض يستخدمهما طلبة الطب وطلبة التمريض ومختبر واحد يجري إعادة تأهيله ليكون صالحاً لاستخدام أعضاء الهيئة الأكاديمية في أنشطتهم البحثية. إضافة لذلك، هناك مختبر للمحاكاة مجهَّز بمعدات عرض متعددة الأغراض لتدريب طلبة الطب وطلبة التمريض. وحيث أن كلاً من طلبة الطب وطلبة التمريض هم بصدد الوصول إلى المراحل النهائية من دراستهم الجامعية الأولية، تعتقد اللجنة أن هناك حاجةً ماسة لتجهيز المختبر بنماذج تتيح للطلبة اكتساب مهارات سريرية

أكثر تقدماً. وقد أُبلِغت اللجنة أن الجامعة ماضية في عملية طلب واستلام المزيد من النماذج المتطورة لأجل استخدامها في مختبر المحاكاة.

تأكيد رقم (8)

تُؤكِّد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على قرار الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بتجهيز مختبر المُحاكاة بالمزيد من النماذج المتقدمة لاستخدامها في تدريب طلبة الطب وطلبة التمريض على مهارات سريرية وتمريضية متقدمة.

واستناداً إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن المختبرات المتعددة الأغراض مجهزة لأغراض تنفيذ الجوانب العملية (التطبيقية) للمقررات الدراسية. وقد تجوّلت لجنة المراجعة في تلك المختبرات وتحدثت إلى أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة الذين يستخدمون هذه الخدمات والمعدات. وتعتمد الحلقات الدراسية التي تجري في المختبرات على عيِّنات وشرائح مُعدَّة مسبقاً، كما وأن هناك جداول محددة لاستخدام هذه المختبرات لأغراض الحِصص الدراسية العَملية وكذلك استخدامها من قِبل الطلبة لأغراض المراجعة. وعلى الرغم من أن الإمكانات المتاحة في هذه المختبرات تبدو مناسبة في الوقت الحاضر، سوف تكون الجامعة مستقبلاً بحاجة إلى مراجعة بُنيتها التحتية الحالية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة مع زيادة أعداد الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية في السنوات القادمة.

لا يزال مختبر الأبحاث المُزمع تخصيصه لأعضاء الهيئة الأكاديمية في مرحلة مبكرة من التطوير ولا يزال تجهيزه دون المستوى المطلوب. وعندما تشَرعُ الجامعة بإعداد وتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالبحث العلمي، ستظهر هناك حاجة للإسراع بتجهيز مختبر الأبحاث هذا، وذلك لتسهيل تنفيذ الأنشطة البحثية للجامعة. كما وستكون الجامعة بحاجة للتركيز على بناء البُنية التحتية اللازمة للقيام بالبحوث العلمية المحددة في هذا الجانب.

كما وتجولت لجنة المراجعة في كلٍ من مستشفى مجمع السلمانية الطبي ومستشفى قوة دفاع البحرين حيث يمارس الطلبة دراستهم السريرية. فبالنسبة لمستشفى قوة دفاع البحرين، توجد هناك قاعة مجهَّزة بتقنية الاتصال المرئي عن بُعد حيث يستطيع طلبة وأساتذة الطب المشاركة في "الجلسات الكبرى"

الأسبوعية التي تُقام في دبلن. كما وتقام في هذه القاعة باقي الفعاليات والأنشطة الأكاديمية. كما وأن المستشفى مزود بمكتبة صغيرة تضم بعض أجهزة الحاسوب المنضدية وتتيح خدمة الاتصال اللاسلكي بالشبكة العالمية. أما في مجمع السلمانيّة الطبي، فهناك غرف اجتماعات صغيرة مجهَّزة بأجهزة الحاسوب المنضدية والمتاحة لاستخدام كل طلبة كليات الطب لأغراض التدريب السريري، وكذلك لموظفي مجمع السلمانيّة الطبي.

وفي كِلا المستشفيَيْن، وجدتْ اللجنة أن البُنية التحتية مناسبة وموازية لمتطلبات التعلّم. ولكن، ومع تزايد أعداد طلبة الحلقة المتقدمة في جامعة البحرين الطبية ستكون البُنية التحتية المادية والطاقة الاستيعابية للتدريب السريري لِكلا المستشفييْن تحت الضغط. ويصح هذا القول خصوصاً عند الأخذ بنظر الاعتبار أن كِلا المستشفييْن يُستخدمان كذلك كمراكز تدريبية لجميع كليات الطب ومدارس التمريض الأخرى. وقد أشارت الجامعة للجنة المراجعة أنه عندما يتم الانتهاء من إنشاء مستشفى الملك حمد العام، فمن المؤمل ان تكون إدارته بيد الكلية الملكية للجراحين-دبلن وسوف يستخدم لتدريب طلبة جامعة البحرين الطبية. ومع ذلك، لم يتم تقديم أي دليل إلى لجنة المراجعة حول هذا الإدعاء حيث أن هذا الاتفاق لم يجرِ تحريره بعد. ومن هنا، فإن اللجنة تشجِّع الجامعة على الانتهاء من إبرام اتفاقية إدارة مستشفى الملك حمد العام بشيء من السرعة، حيث أن توفير موقع إضافي للتدريب السريري سيكون له أثره الإيجابي العميق على خبرات التعلّم السريري للطلبة، ومن ثم على جودة تدريبهم السريري.

10. البحث العِلمي

على الرغم من أن البحث العلمي هو أحد مكوِّنات النصُّ المعبِّر عن رسالة الكلية الملكية للجراحين – دبلن وأحد الأركان الأساسية في خطتها الاستراتيجية، هناك القليل مما تم إنجازه بهذا الاتجاه في جامعة البحرين الطبية. فقد بدأ البحث العلمي في جامعة البحرين الطبية في عام 2007 مع تشكيل لجنة البحث العلمي، والتي قامت بدورها بإعداد استراتيجية البحث العلمي، وتنظيم والأنشطة البحثية للطلبة، وتوثيق أبحاث الهيئة الأكاديمية، وتخصيص 1% من الموازنة العامة لأغراض البحث العلمي. إضافة لذلك، ذكرت الجامعة بأنه قد تم تشكيل لجنة تُعنى بأخلاقيات البحث العلمي مهمتها مراجعة إجراءات وضوابط البحوث العلمية والتقصي عن حالات التجاوز لهذه الضوابط إن وُجِدت.

ونتيجة للمقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء مجلس الأمناء، والكوادر الإدارية المتقدمة، والأكاديميين وطلبة الدراسات العليا، وبعد مراجعة الخطة استراتيجية للبحث العلمي لعام 2008، وجدت اللجنة أن الجامعة تُقّرُّ بأهمية البحث العلمي على كافة المستويات ولديها التزام نحو تطوير المؤسسة في هذا الجانب وفي ترقية أعضاء هيئتها الأكاديمية وتقييمهم من خلال الأنشطة البحثية.

وبينما يبدو الالتزام نحو التوسع في البحث العلمي واضحاً للغاية في رسالة الجامعة، وجدت اللجنة أن الجامعة – ولحد الآن – لم تحقق رسالتها بعد فيما يتعلق بالمكوِّن البحثي لهذه الرسالة. كما ويبدو غياب التخطيط البحثي المناسب واضحاً من خلال: (i) عدم تقيُّد المؤسسة بنسبة التخصيص المالي التي حددها مجلس التعليم التعالي للبحث العلمي بنسبة 3% من الميزانية العامة للمؤسسة في مقابل حاجتها لتخصيص التمويل اللازم لتطوير البرامج الأكاديمية والبُنية التحتية، (ii) الاستراتيجية البحثية لا تتسم بالشمولية ولا تتضمن فعاليات وأنشطة بحثية تفصيلية ولا تشير إلى المصادر المُحتملة للتمويل الخارجي والفرص المُتاحة للتعاون البحثي مع الكلية الملكية للجراحين -دبلن أو مع أية مؤسسات دولية أو إقليمية، (iii) إخفاق في القدرة على القيام بأية أبحاث علمية في الجوانب البحثية الثلاث التي تشير إليها الاستراتيجية البحثية، وهي الملاحظة التي تدعمها حقيقة عدم التمكن من القيام بنشاط بحثي سوى تنظيم ورشة عمل واحدة بهذا الخصوص للموظفين يبدو أنها أُقيمت في جامعة البحرين الطبية .

وكما سبقت الإشارة من قبل، فقد شكلت الجامعة لجنة لأخلاقيات البحث العلمي. وهذه اللجنة تجتمع في مواعيد غير محددة لمناقشة قضايا عامة تتعلق بالأبحاث التي تُجرى على موضوعات تخص الإنسان أو الحيوان. أما موقع هذه اللجنة ضمن الهياكل التنظيمية للمؤسسة فيثير تساؤلا حول كيفية مناقشة الجوانب الأخلاقية بطريقة شفافة، وخالية من أي تضارب في المصالح لدى الأطراف المعنيّة. وفي هذا الخصوص، تشجِّع اللجنةُ الجامعةَ على مراجعة البُنية الهيكلية للجنة أخلاقيات البحث العِلمي لكي تتمكن هذه اللجنة من ممارسة عملها على النحو المناسب وأداء مهامها بالشفافية المطلوبة .

تطرح الجامعة برنامج الماجستير في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية وتخطِّط لطرح برنامج الماجستير في عِلم التمريض، والذي سيبدأ قريباً جداً. ومع مراعاة أن طلبة الدراسات العليا سيكونون مَعنيّين بالنشاط والعمل البحثي، فإن اللجنة تشجِّع الجامعة على وضع عمليات مُحدّدة للمصادقة على الجوانب الأخلاقية الخاصة بمقترحات مشاريع الأبحاث العلمية لكلٍ من الطلبة والباحثين من أعضاء الهيئة الأكاديمية. إضافة لذلك، فإن الجامعة بحاجة لأن تفكر في كيفية بناء وتطوير قدرات موظفيها

الأكاديميين وطلبتها في اتخاذ القرارات الخاصة بالجوانب الأخلاقية وضوابط القيام بالأبحاث العلمية سواء ما تتناول منها أم الحيوان. كما وتُشجِّع اللجنةُ الجامعة على تحديد الآليات التي تساعد في توجيه الاهتمامات البحثية للطلبة باتجاه المواضيع والجوانب التي تتضمنها الاستراتيجية البحثية الخاصة بالمؤسسة.

توصية رقم (20)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بمراجعة العمليات المُستخدَمة في دراسة وإقرار مقترحات المشاريع البحثية التي يُقدمها كلُ من وأعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة، وأن تلتزم لجنة أخلاقيات البحث العلمي في الجامعة ببناء وتطوير قدرات طلبة الجامعة وأعضاء هيئتها الأكاديمية على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالجوانب الأخلاقية وضوابط إجراء البحوث العلمية التي تتناول الإنسان والحيوان.

وفي المقابلات التي أجرتْها لجنة المراجعة مع الأكاديميين، شعرت اللجنة بارتياح كبير لرؤية القدر الكبير من الاهتمام بالحاجة إلى القيام بأبحاث علمية تتناول المشكلات الصحية المحليّة، كأمراض الدم والسُكري. واللجنة تدعم هذا التركيز وتشجِّع جامعة البحرين الطبية على تطوير هذا التوجّه وتوفير الموارد والمصادر لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، ترى لجنة المراجعة أن الكلية الملكية للجراحين-دبلن لديها الإمكانية لدعم جامعة البحرين الطبية في هذا التوجّه من خلال النشاطات البحثية المشتركة بينهما ومن خلال نقل التكنولوجيا وأدوات الإسناد البحثي.

تأكيد رقم (9)

تُؤكِّد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على التزام الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية في القيام بالأنشطة البحثية التي تتناول المشكلات الصحية المحلية.

وعلى الرغم من أن عملية المراجعة قد كشفت أدلة عن وجود بعض الأفراد الباحثين ممن يقومون بأنشطة بحثية في الجامعة، فقد بدا واضحاً أن الجامعة لم تضع بعدُ خطةً فعليةً لانطلاقةٍ بحثية مؤسسية

مدعومة بإستراتيجية وخطة بحثية. وبما أن غياب ثقافة البحث العلمي في المؤسسة يمكن أن يكون له أثر سلبي على مسألة توظيف واستبقاء الموظفين في الجامعة، فإن اللجنة تحثُّ جامعة البحرين الطبية على التركيز على تطوير استراتيجيةٍ بحثيةٍ شاملة مع استراتيجيه للتنفيذ تتضمن تحديد القضايا الأساسية التي يجب أن تركِّز عليها هذه الأبحاث وتحديد الآليات توفير الدعم اللازم من أجل خلق وتشجيع الباحثين على أن يكونوا من المنتجين في هذا المضمار.

توصية رقم (21)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا– جامعة البحرين الطبية بتطوير وتنفيذ استراتيجية بحثية شاملة، وأن توفر الإمكانات والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التي تتضمنها هذه الاستراتيجية.

11. مشاركة المجتمع

تذكر جامعة البحرين الطبية أن الكلية الملكية للجراحين-دبلن تتعاون مع مملكة البحرين منذ عشرين عاماً بهدف تقديم تعليم جامعي أولي وعلى مستوى الدراسات العُليا، إلى جانب التدريب في عدد من المواضيع ذات العلاقة بالرعاية الصحية. أما مدى هذا التعاون فقد بدا واضحاً للجنة المراجعة من خلال المقابلات التي أجرتْها هذه اللجنة مع عدد من الجهات المعنية المختلفة. وقد أوضحت جامعة البحرين الطبية أن هدفها الخاص بها هو بناء علاقة طويلة الأمد بين الكلية الملكية للجراحين- دبلن ومملكة البحرين.

وخلال الزيارة الميدانية، طرحت لجنة المراجعة أسئلة على عددٍ من الموظفين من مختلف مرافق الجامعة حول الوضع الراهن لعلاقة جامعة البحرين الطبية مع المجتمع. ولم تجد اللجنة فهماً مشتركاً لهذه المسألة باعتبارها الوظيفة الأساسية الثالثة للمؤسسة. وبحسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، لا تبدو هناك سياسة محددة لمسألة العلاقة مع المجتمع. ومن هنا فإن اللجنة تحثُّ الجامعة على تطوير وتنفيذ سياسة خاصة بالمشاركة مع المجتمع بحيث تتضمن هذه السياسة وضع آليات لتوثيق وتقييم أنشطة وفعاليات هذه المشاركة.

توصية رقم (22)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بتطوير وتنفيذ سياسة خاصة بالمشاركة مع المجتمع على أن تتضمن هذه السياسة آليات مراقبة وتوثيق وتقييم مشاركة الجامعة مع المجتمع.

وفي اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع الطلبة المتفرغين للدراسة بدوام كامل، سمِعتْ اللجنة عن بعض أنشطة وفعاليات المشاركة المُجتمعية التي حصلت مؤخراً نتيجة لنشاط قامت به الأندية والجمعيات الطلابية. وكمثال على ذلك، مشاركة الطلبة في حملة للتبرع بقنينة ماء لكل عامل من عمال البناء المساهمين بتشييد مستشفى الملك حمد في الموقع المحاذي للجامعة. ومع ذلك، تبدو المشاركة المجتمعية من جانب الموظفين في هذه الأنشطة الطلابية ضئيلة للغاية، إن وُجدت، وكذلك الحال بالنسبة لمشاركتهم في الفعاليات والأنشطة الأخرى التي تستهدف المجتمعات المحلية. هذا وتتركز الترتيبات الإدارية لجامعة البحرين الطبية مع الجهات الخارجية ذات العلاقة مثل قوة دفاع البحرين ووزارة الصحة ومجمع السلمانية الطبي، تتركز في المقام الأول على الاحتياجات الأكاديمية والسريرية الخاصة بالتدريب. إن الجامعات التي تدرِّس العلوم الصحية بحاجة لأن تقوم بتطوير مشاركتها مع المجتمع حيث أن الخبرات المجتمعية والسريرية التي يكتسبها الطلبة والموظفين من خلال أنشطة التعلم والأنشطة البحثية التي يقومون بها مُستمدة من الأشخاص والعائلات والمجموعات، وهؤلاء كلهم من مكونات المجتمع. ويبدو أن الكلية الملكية للجراحين-دبلن قد طوّرت بعض الأنشطة والفعاليات الاجتماعية المُنظّمة مثل تنظيم برامج تدريبية للمعلمين في المدارس الواقعة في التجمعات السكانية داخل المدينة. ومن هنا، فإن، اللجنة تحثُّ الجامعة على استكشاف إمكانية تطوير بعض البُنى والآليات التي تتيح لها تحقيق أهداف مماثلة لأهداف الجامعة الأم.

ومن المؤمل أنه في الوقت الذي تواصل فيه جامعة البحرين الطبية النمو، سيشكّل موظفيها وطلبتها دعماً لقطاع الخدمات الصحية وسيقومون بمبادرات التطوير المجتمعي في مملكة البحرين وفي المنطقة، وذلك كما ينصُّ عليه هدف الجامعة النبيل. واللجنة تشجِّع جامعة البحرين الطبية على تطوير هذه الوظيفة من خلال خطة تعبِّر فيها الجامعة عن مفهومها الخاص بالمشاركة المجتمعية، وان تُدْخِل هذه المشاركة ضمن وظائفها الأساسية الأخرى، وأن تتضمن تفصيلاً عن طريقة التعبير عن أنشطة

المشاركة المجتمعية على كافة المستويات الحوكمية للمؤسسة، وأن تضمن توفير الموارد المناسبة لهذه الوظيفة الأساسية، وان توضح كيفية ضمان جودة هذه الجوانب.

توصية رقم (23)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا- جامعة البحرين الطبية بوضع خطة تعبِّر فيها الجامعة عن نظرتها بخصوص الترتيبات التي تقوم بها من أجلِ تقديم خدمات صحية أوسع ومبادرات تنمية مجتمعية أكثر في مملكة البحرين وفي المنطقة، كما ينصُّ على ذلك هدفها النبيل.

12. الاستنتاجات

إن جامعة البحرين الطبية هي جامعة فتيَّة أنفقت الكثير من أجل بُنيتها التحتيّة وأعداد وتطوير مناهجها الدراسية. وتشعر لجنة المراجعة بالارتياح بخصوص التزام الكلية الملكية للجراحين-دبلن بتطوير جامعة البحرين الطبية وبالعملية الاسترشادية التي تقوم بها الجامعة مع جهات معنيّة متعددة في مملكة البحرين. كما وان اللجنة تشعر بالارتياح الكبير فيما يخص مستوى أعضاء الهيئة الأكاديمية في جامعة البحرين الطبية سواء من ذوي التفرغ الكامل أو الجزئي ومشاركتهم المعمَّقة وحرصهم على أن يكون لهم دوْرٌ في تقديم خبرات تعليم وتعلّم تتسم بالجودة. كما وكان الالتزام نحو تطوير جودة بيئة التعليم العالي وبرامجه واضحاً هو الآخر.

ومع ذلك، فإن جامعة البحرين الطبية – وباعتبارها جامعةً للعلوم الصحية – تواجه عدداً من التحديات. فأولاً، هناك حاجة للاهتمام، وبشيء من الاستعجال، بقضايا الصحة والسلامة. ثانيا، الجامعة بحاجة لأن تنقل علاقاتها مع مختلف الجهات ذات العلاقة بحيث تكون هذه العلاقات نمطاً أكثر تنظيماً وتفصيلاً تتفق عليه جميع الأطراف المعنية. ثالثاً، وبموازاة النمو الحاصل في أعداد الطلبة أعضاء الهيئة الأكاديمية، تحتاج الجامعة إلى أن تعطي المزيد من الاهتمام لتعزيز كافة مستويات الخدمات الإدارية والإسنادية وتطوير البُنية التحتية التي تتيح جودة عالية في عمليتيْ التعليم والتعلّم وتتيح كذلك تطوير البحث العلمي.

أما التحديات الكبيرة الأخرى التي تواجه جامعة البحرين الطبية فتتمثل بعملية التوظيف، وبدرجة أقل، الاحتفاظ بالكوادر الأكاديمية المتقدمة التي تقود عملية التوصيل المعمق للبرامج الأكاديمية, إن الإخفاق في مواجهة هذا التحدي سيمثل أحد المخاطر التي تهدد ديمومة المؤسسة ومعاييرها الأكاديمية أيضاً.

لا يزال نظام ضمان الجودة وإدارتها في مراحله المبكرة وهو بحاجة إلى التطوير. إضافة لذلك، هناك حاجة للاهتمام بإدارة الجودة في عموم الوظائف الأساسية للمؤسسة. إن الاهتمام المتواصل والمُنَظّم بالجودة سوف يتيح للمؤسسة بناء المزيد على الأسس التي سبق لها وأن أرستها.

إن التعامل مع هذه التحديات سوف يُمكِّن جامعة البحرين الطبية من المضي في طريقها نحو تحقيق غايتها النبيلة كما وسيمكِّنُها من المساهمة الإيجابية والمتميزة في صحة المجتمع البحريني ورفاهيته.